



المركز الإحصائي  
لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية  
GCC-STAT



# ملاحم وآفاق الأداء الاقتصادي

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نوفمبر 2023م



تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/features-of-economic-performance>

© ربيع الآخر 1445 هـ ، نوفمبر 2023م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023 ، GCC-STAT ، التقرير السنوي ، ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022م ، مسقط - سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840 ، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: +968 24346499

فاكس: +968 24343228

البريد الإلكتروني: [info@gccstat.org](mailto:info@gccstat.org)

الصفحة الإلكترونية: [www.gccstat.org](http://www.gccstat.org)

«إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم- في لقاءاتهم السابقة وآخرها توجيههم الكريم في اللقاء التشاوري الثامن عشر الذي عقد في مدينة جدة في شهر يوليو الماضي بالتركيز على الجوانب الاقتصادية وخاصة استكمال الخطوات المتبقية لقيام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وصولاً للوحدة الاقتصادية عام 2025م، مؤكداً بأن هذه التوجيهات من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم- تأتي في إطار اهتمامهم بدفع مسيرة مجلس التعاون والاستفادة من المنجزات المتحققة لخدمة دول المجلس وشعبها ورفاهيتهم وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس، فلا يمكن لأي تجمع إقليمي ما أن يستكمل إندماجه إلا إذا توصل إلى استكمال اقتصادي شامل، وهو ما نتطلع إليه جميعاً دولا وشعباً خليجياً، لا سيما أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم- طالما أكدوا على استكمال التكامل الاقتصادي».

#### كلمة معالي الأمين العام

في الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية  
الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون  
الاقتصادية والتنمية 6 سبتمبر 2023م



#### معالي جاسم محمد البديوي

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون أن يصدر تقرير ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2022م، والذي تناول أولاً التطورات الاقتصادية الكلية العالمية خلال عام 2022م، ومن ثم أداء مجلس التعاون من ناحية النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، إضافة إلى بحث التطورات في أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون مثل القيم السوقية لأسواق المال في الدول الأعضاء، ومؤشرات أداء هذه الأسواق، والمؤشر المركب لمجلس التعاون. وكذلك استعراض التطورات النقدية مثل التغيرات في عرض النقد وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، وعرض التطورات في البنوك التجارية في مجلس التعاون وتحديداً التغير في أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي، وإجمالي الودائع المصرفية، ومحافظ القروض للقطاع الخاص التي تعتبر العصب الرئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي. وأخيراً يتضمن التقرير عرضاً لحركة التجارة الدولية والبيئية لمجلس التعاون، وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العمالة الوافدة، ووضع القوى العاملة في دول مجلس التعاون.



**الدكتور نبيل بن شمس**  
مدير عام المركز الإحصائي الخليجي

10	الملمء الصنفى
16	أولاً. أداء الاقءصاء الكلى العالمى
24	ءانىاً. أداء الاقءصاء الكلى فى مجلس التعاون
30	ءالئاً. أداء أسواق المال الخلىة
36	رابعاً. التطورات النقدىة والمصرفىة فى مجلس التعاون
52	ءامساً. الاسءءمار الأءبى المباشر
56	سادساً. ءءارة الخارىة
66	سابعاً. ءءوىلات العاملىن فى مجلس التعاون الخلىة إلى الخارء
70	ءامناً. القوى العاملة
76	مصادر البىانات

## المءءوىات

امز العام 2022م بئطواراء ءىوسىاسىة وااقئصاءىة كان لها الأئر الكبىر على الاقئصاء العالمى؁ ءىء ارابع أداء الاقئصاء العالمى وشهد ءالة عدم اساقرار واراقفاع فى معءلااء الاءءءم؁ وبالأالى لءوء السلطااء النقءىة العالمىة إلى اءءاء إءراءاء واءابىر نقءىة مءشءءة لاءعزىز الاساقرار المالى ولءم الضءوط الاءءءمىة؁ وءلك رءم ضعف معءلااء النمو الاقئصاءى والءاءة إلى سىاساء مالىة ونقءىة لءعم النمو الاقئصاءى. وبشكل ءاص؁ أءى انءلاع الءرب الروسىة-الأوءرانبىة فى بءابىة العام وما نءم عنها من اءءر فى سلاسل الإمءاء العالمىة واراقفاع أسعار النفط والموااء الءذاءىة إلى ارابع فى الءركة الاقئصاءىة والءءارىة الءولىة.

وأءء هءة الاءطواراء إلى اءباطؤ معءل نمو إءمالى الناءء المءلى العالمى لىصل إلى 3.5% فى العام 2022م مءارئة مع نسبة 6.3% فى العام 2021م؁ وءرافق ءلك مع اءءل البنوك المءركىة الرئىسىة فى العالم لرفع أسعار الفاءءة الءى واصلء إلى معءلااء قىاسىة ءلال العام 2022م؁ الأمر الءى بءوره أءر سلباً على الأداء الاقئصاءى لاسىما فى كءىر من الءول النامىة والأسواق الناشئة. وءشىر الاءقءىراء الصاءرة عن صباءوق النقد الءولى إلى أن معءل النمو الاقئصاءى العالمى سىبلء 3.0% فى العام 2023م.

وفى أسواق الطاقءة؁ أءى انءلاع الءرب الروسىة-الأوءرانبىة واءاعىاءها إلى اراقفاع مءوسط أسعار النفط والءاز الطبىعى؁ إذ بلء مءوسط سعر برمىل نفط برنء نءو 101 ءولار أمرىكى فى العام 2022م مءارئة مع مءوسط بلء 71 ءولار أمرىكى فى العام 2021م؁ وءلك رءم الانءءاض الملمءوظ للأسعار ءلال الربع الرابع من العام 2022م ءىء بلء مءوسط سعر برمىل النفط نءو 88.6 ءولار أمرىكى. وشهءء أسعار الءاز الطبىعى نمطاً شبىهاً بءلك الءى شهءءه أسواق النفط ءىء اراقفءء بشكل ءاء إلى مسءوى لم اءشهءه منذ العام 2008م إذ بلء مءوسط سعر الءاز الطبىعى الأمرىكى (Henry Hub) نءو 6.4 ءولار أمرىكى لكل ملىون وءءة ءرارىة برىطانبىة (mmBtu) فى العام 2022م؁ مءارئة مع 3.7 ءولار أمرىكى فى العام 2021م.

## الملىء الصءفىءى

وتفاقت الضغوط التضخمية خلال العام 2022م مرتفعة بشكل غير مسبوق حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.7% ونحو 8.4% في منطقة اليورو، وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية وما نجم عنها من تعثر في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. ومن المتوقع حسب تقديرات صندوق النقد الدولي تراجع معدلات التضخم العالمية في العام 2023م بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها السلطات النقدية في العالم وتوقع تراجع أسعار النفط واستقرار أسعار المواد الغذائية. والجدير بالذكر بأن تدخل السلطات النقدية للحد من نسب التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة خلال العام 2022م ساهم في التأثير السلبي على أداء القطاعات المالية والمصرفية وتوفر الائتمان العالمي وخاصة على الدول النامية والأسواق الناشئة من ناحية رفع تكلفة الاقتراض وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية، إضافة إلى احتمال خروج رؤوس الأموال من هذه الأسواق. والجدير بالذكر أن السياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجحت في الحد من ارتفاع معدلات التضخم والتي استقرت على مستويات متدنية نسبياً حيث بلغ متوسط معدل التضخم نحو 3.2% في العام 2022م.

وبخصوص أداء أسواق الأوراق المالية العالمية فقد هوت مؤشرات معظم الأسواق الرئيسية بشكل ملحوظ خلال العام 2022م مقارنة مع مستوياتها بنهاية العام 2021م، وتراوحت نسب الانخفاض بين 19.8% لمؤشر (MSCI) العالمي و8.8% لمؤشر داو جونز، في حين ارتفع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون بنحو 0.7% خلال العام 2022م.

أما بالنسبة لمؤشرات أداء الاقتصاد الكلي في مجلس التعاون، تشير البيانات الأولية للمركز الإحصائي الخليجي إلى أن النمو الحقيقي لاقتصاد مجلس التعاون بلغ 7.5% في العام 2022م، وإلى أن توقعات متوسط النمو للأعوام الثلاثة القادمة ستكون 4.2% و4.9% و3.9%، على التوالي. وكذلك تشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي إلى أن

متوسط النمو للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة في مجلس التعاون بلغ 5.7% في العام 2022م، وإلى أن توقعات متوسط النمو للسنوات الثلاثة القادمة ستبلغ 5.6% و6.2% و5.2%، على التوالي. كما تشير التقديرات الأولية إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون في العام 2022م قد بلغ نحو 2.2 ترليون دولار أمريكي، ويستحوذ الاقتصاد السعودي منه بنحو 50.5%، يليه الاقتصاد الإماراتي بنحو 23.1%.

أما بخصوص المؤشرات النقدية في مجلس التعاون، وخلافاً للتراجع في معدلات نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في أغلبية الدول الأعضاء في العام 2022م، شهد عرض النقد (م2) نمواً ملحوظاً في جميع الدول الأعضاء مقارنة مع العام السابق، جراء نسب النمو المرتفعة في الودائع شبه النقدية. ومن أسباب تراجع نمو عرض النقد (م1) وارتفاع عرض النقد م2 بهذا الحجم تحول المودعين إلى الحسابات لأجل (time deposits) بدلاً من الاحتفاظ بالأصول المالية السائلة (liquid assets) وذلك للاستفادة من معدلات أسعار الفائدة التي ارتفعت في العام 2022م. والجدير بالذكر أن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون قد رفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ خلال العام 2022م وذلك تماشياً مع السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة سبعة مرات خلال العام للتضخم.

وارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في دول مجلس التعاون في العام 2022م بنسبة 1.8% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 679.0 مليار دولار أمريكي.

وفيما يخص أداء القطاع المصرفي، بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية العام 2022م نحو 2,968 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة مع حجمها بنهاية العام السابق، ويعزى هذا إلى نمو الأصول في كافة الدول الأعضاء. وكذلك، بلغ إجمالي الودائع المصرفية في نهاية العام 2022م نحو 1,763 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق، في حين بلغ إجمالي القروض

أما أداء القطاع الخارجي لمجلس التعاون فقد شهد تحسناً ملحوظاً في العام 2022م، حيث بلغ إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس بدون الصادرات البينية نحو 963.0 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 44.1% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في العام السابق، ونجم هذا الارتفاع بشكل رئيسي عن الارتفاع الملحوظ بقيمة صادرات النفط والغاز جراء ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. وكذلك بلغ إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس بدون الواردات البينية نحو 581.3 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 21.6% مقارنة مع قيمة هذه الواردات في العام السابق، وبالرغم من ارتفاع قيمة الواردات السلعية، إلا أن ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بشكل أكبر نجم عنه فوائض في الميزان التجاري لدول المجلس. وتتسم دول مجلس التعاون بالانفتاح التجاري، حيث أن نسب التبادل التجاري إلى الناتج المحلي تعتبر مرتفعة بشكل عام.

وبلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2022م حوالي 132.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 127.1 مليار دولار أمريكي في العام 2021م، مسجلاً نمواً بلغت نسبته 3.8%، وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في العام 2021م والذي جاء بنسبة 9.2%.

أما عدد العاملين في دول مجلس التعاون فقد بلغ نحو 30.2 مليون عامل في العام 2022م، مرتفعاً بمتوسط معدل نمو سنوي 1.0% خلال الفترة 2017-2022م. ولا زالت نسبة العمالة المواطنة قليلة مقارنة مع العمالة الوافدة، حيث بلغت نحو 23.3% من إجمالي العمالة الكلية في العام 2022م، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التوطين المأمولة لم يتم تحقيقها. إلا أن هناك نمط تغير إيجابي في مجلس التعاون ككل باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة، حيث ارتفعت بنحو 5.3% و 7.3% في عامي 2021 م و 2022م على التوالي.

المقدمة من قبل البنوك التجارية نحو 1,761 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.9% مقارنة مع حجم القروض في العام السابق، علماً بأن الحصة الأكبر من هذه القروض كانت للقطاع الخاص وبلغت ما يقارب 81.6% على مستوى تكتل مجلس التعاون.

وتبين مؤشرات أداء القطاع المصرفي الخليجي أن البنوك التجارية العاملة في هذه الدول تتمتع بمتانة مالية سواء من ناحية مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول والتي تراوحت بين 1.2% و 2.1%، أم من ناحية الملاءة المالية حيث حافظت المصارف على معدلات كفاية رأس المال عالية جداً في كافة دول المجلس مقارنة مع الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3، إضافة إلى معدلات منخفضة للقروض المتعثرة.

أما بالنسبة لتطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في مجلس التعاون في العام 2022م فقد لجأت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون إلى رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي. ويهدف هذا التماشي مع السياسة النقدية الأمريكية إلى تعزيز الأسواق المالية والنقدية في دول مجلس التعاون. وتنوعت الأدوات النقدية التي تم استخدامها مثل رفع سعر الخصم والفائدة على الودائع الليلة واحدة، وسعر إعادة الشراء (ريبو).

وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نحو 649.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2021م، وبزيادة قدرها 5.6% مقارنة مع الرصيد بنهاية العام السابق. والجدير بالذكر أن نحو 11.3% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون هو استثمار بيئي، علماً بأن هذه النسبة سجلت انخفاضاً خلال العقد الماضي حيث بلغت 21.2% في العام 2010م. وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي نحو 37.6% متساوية مع نسبة مجموعة العشرين والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم.

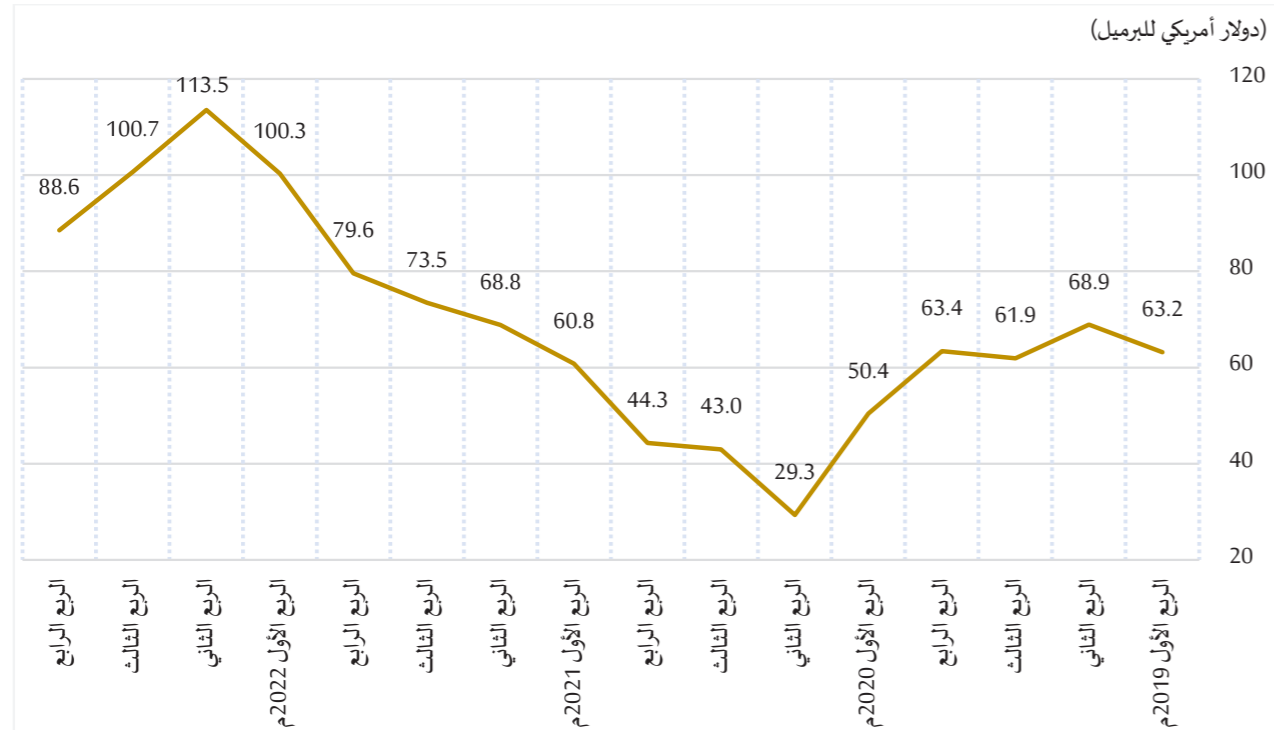


تراجع أداء الاقتصاد العالمي في العام 2022م، مقارنة مع الأداء الجيد الذي سجله في العام السابق، وشهد حالة عدم استقرار وارتفاع في معدلات التضخم جراء التطورات الجيوسياسية والاقتصادية عقب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في بداية العام وما نجم عنها من تعثر في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، وتراجع في الحركة الاقتصادية والتجارية الدولية. واتخذ لجم الضغوط التضخمية على وجه الخصوص أهمية قصوى إذ لجأت السلطات النقدية العالمية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير نقدية متشددة لتعزيز الاستقرار المالي وخفض معدلات التضخم، وذلك رغم ضعف معدلات النمو الاقتصادي عموماً والحاجة إلى سياسات مالية ونقدية مؤاتية لدعم النمو الاقتصادي.

وأدت هذه التطورات إلى تباطؤ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى 3.5% في العام 2022م مقارنة مع نسبة 6.3% في العام 2021م، وترافق ذلك مع تدخل البنوك المركزية الرئيسية في العالم لرفع أسعار الفائدة التي وصلت إلى معدلات قياسية خلال العام 2022م، الأمر الذي بدوره أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لاسيما في كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة. وتشير التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الاقتصادي العالمي سيبلغ 3.0% في العام 2023م (شكل 1).

## أولاً : أداء الاقتصاد الكلي العالمي

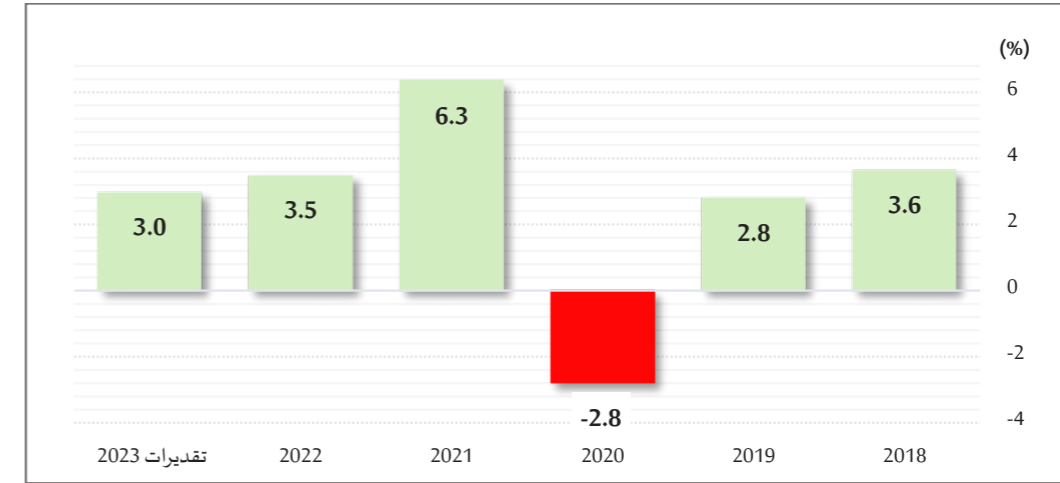
شكل 2: متوسط سعر نفط برنت، الربع الأول 2019م – الربع الرابع 2022م



مصدر البيانات: وكالة الطاقة الدولية (IEA)، مارس 2023م

وكذلك، شهدت أسعار الغاز الطبيعي نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث ارتفعت بشكل حاد إلى مستوى لم تشهده منذ العام 2008م إذ بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 6.4 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في العام 2022م، مقارنة مع 3.7 دولار أمريكي في العام 2021م (شكل 3).

شكل 1: نسب نمو الاقتصاد العالمي، 2018-2023م

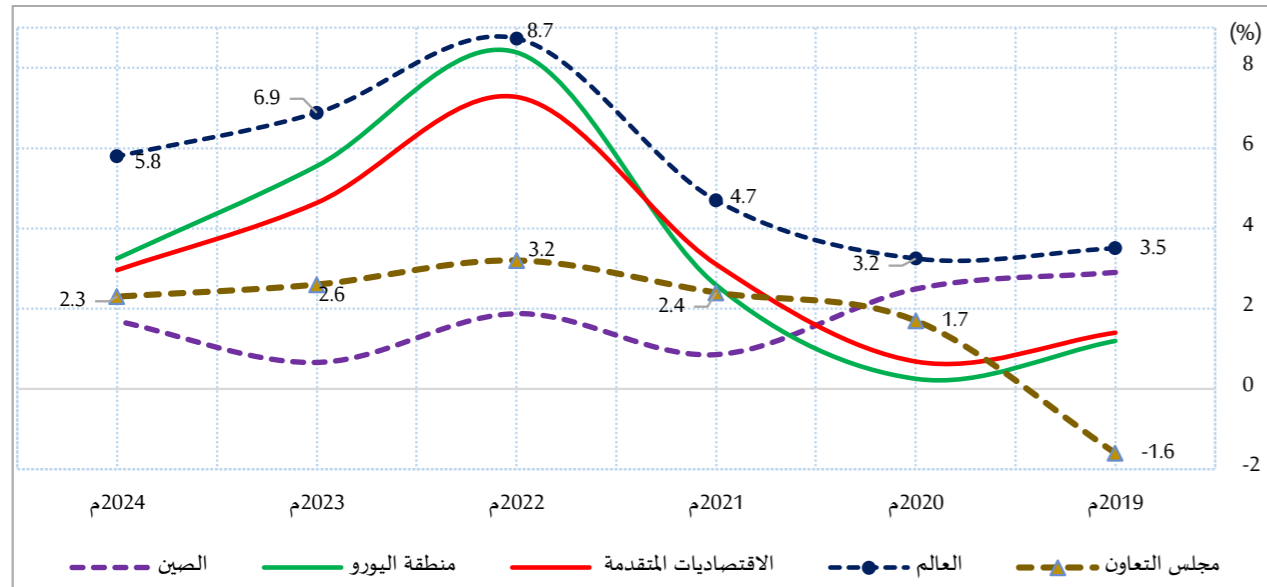


مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023م

وارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي متأثرة بانعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على سلاسل الامداد الدولية، حيث بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في العام 2022م نحو 101 دولار أمريكي مقارنة بمتوسط بلغ 71 دولار أمريكي في العام 2021م، وذلك رغم الانخفاض الملحوظ للأسعار خلال الربع الرابع من العام 2022م حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط نحو 88.6 دولار أمريكي (شكل 2).

النامية والأسواق الناشئة من ناحية رفع تكلفة الاقتراض وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية، إضافة إلى احتمال خروج رؤوس الأموال من هذه الأسواق.

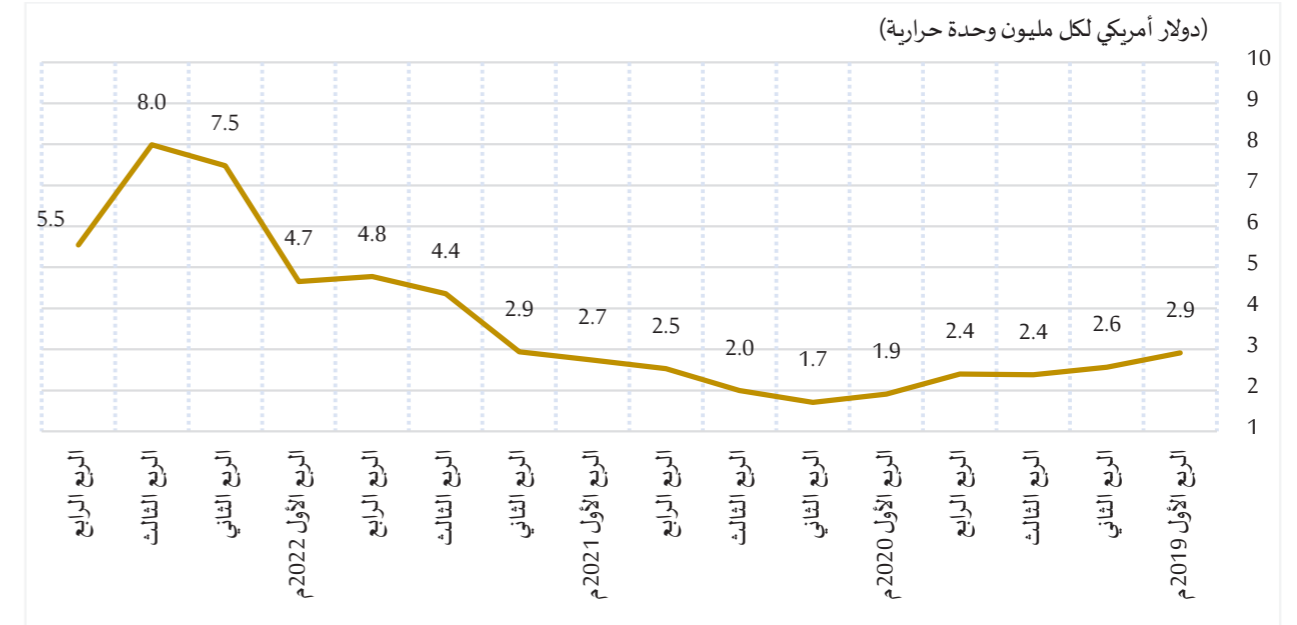
شكل 4: معدلات التضخم العالمي، 2019م-2024م



مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023م، باستثناء بيانات مجلس التعاون للأعوام 2019-2022 والتي مصدرها المركز الإحصائي الخليجي.

أما أسواق المال العالمية فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً في العام 2022م بالمقارنة مع مستوياتها في العام السابق حيث انخفضت كافة الأسواق الرئيسية باستثناء مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) الذي ارتفع بنحو 0.9%، وقد سجل مؤشر (MSCI) العالمي أعلى نسبة انخفاض بلغت نحو 19.8%، تلاه مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آندبي 500) بنسبة انخفاض بلغت 19.4%، في حين سجل مؤشر داو جونز أقل نسبة انخفاض بنحو 8.8% (شكل 5).

شكل 3: أسعار الغاز الطبيعي، الربع الأول 2019م – الربع الرابع 2022م

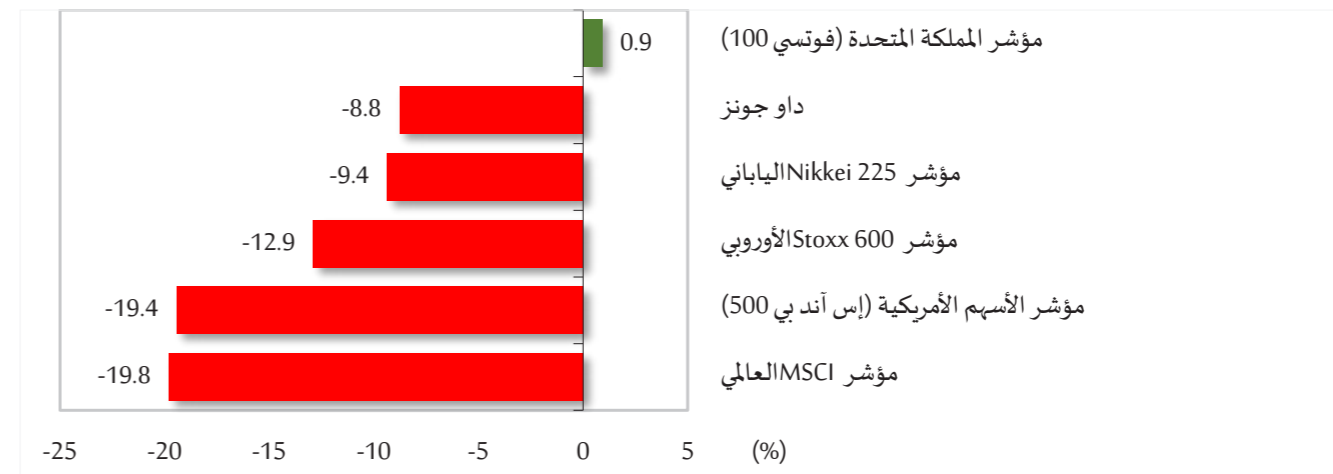


مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (eia)، مارس 2023م

وتفاقت الضغوط التضخمية خلال العام 2022م مرتفعة بشكل غير مسبوق حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.7% ونحو 8.4% في منطقة اليورو (شكل 4)، وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية وما نجم عنها من تعثر في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. ومن المتوقع حسب تقديرات صندوق النقد الدولي تراجع معدلات التضخم العالمية في العام 2023م بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها السلطات النقدية في العالم وتوقع تراجع أسعار النفط واستقرار أسعار المواد الغذائية. والجدير بالذكر بأن تدخل السلطات النقدية للحد من نسب التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة خلال العام 2022م ساهم في التأثير السلبي على أداء القطاعات المالية والمصرفية وتوفير الائتمان العالمي وخاصة على الدول



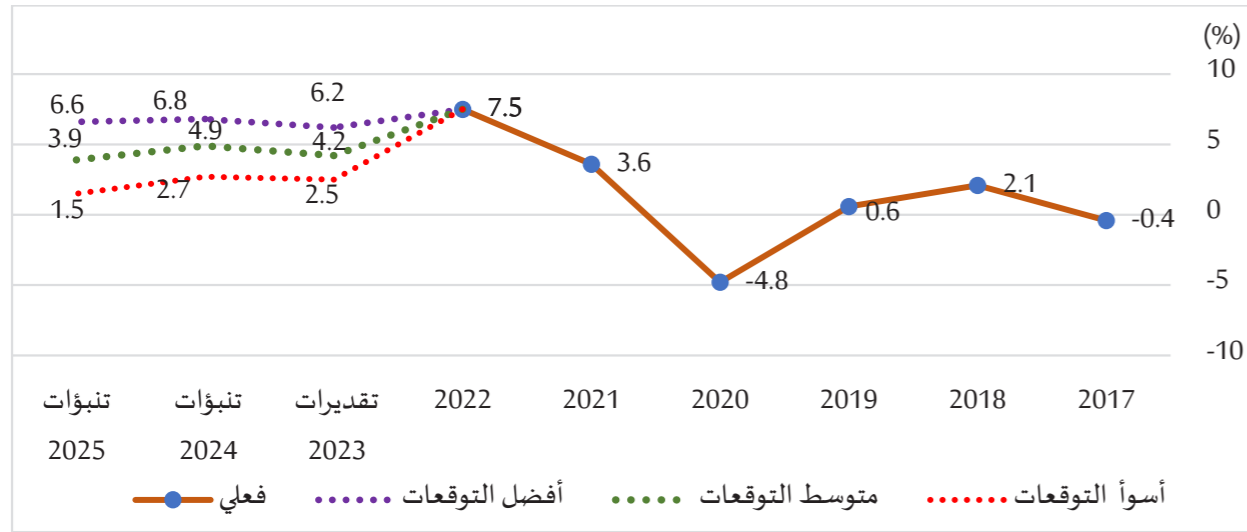
شكل 5: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أبريل 2023م

تشير البيانات الأولية للمركز الإحصائي الخليجي إلى أن النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي لاقتصاد مجلس التعاون بلغ 7.5% في العام 2022م، وإلى أن توقعات متوسط النمو للأعوام الثلاثة القادمة ستكون 4.2% و4.9% و3.9%، على التوالي، (شكل 6).

شكل 6: معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي لاقتصاد مجلس التعاون، 2017م-2025م

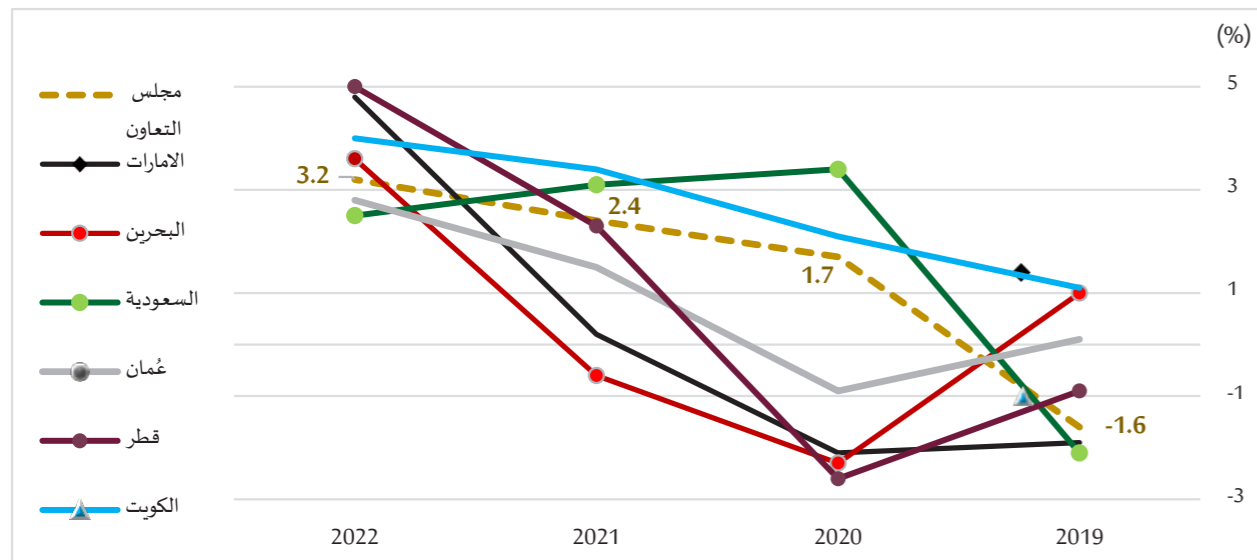


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

وكذلك تشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي إلى أن متوسط النمو للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة في مجلس التعاون بلغ 5.7% في العام 2022م، وإلى أن توقعات متوسط النمو للسنوات الثلاثة القادمة ستبلغ 5.6% و6.2% و5.2%، على التوالي (شكل 7). ويأتي هذا التعافي التدريجي في القطاع غير النفطي بعد الانكماش بمعدل 4.6% في العام 2020م نتيجة التعطل التام والجزئي في عدد من القطاعات الخدمية وفي مقدمتها قطاع النقل والتخزين ثم قطاع الفنادق والمطاعم وقطاع تجارة الجملة والتجزئة.

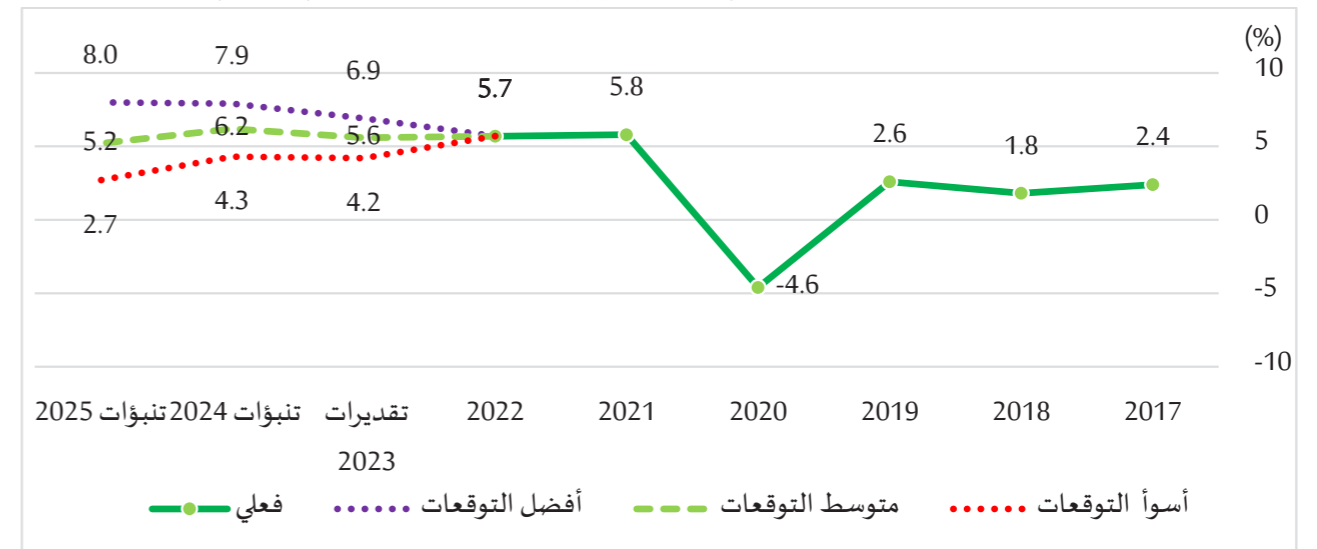
وبلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في العام 2022م نحو 3.2% مرتفعاً عن معدل التضخم المسجل في العام 2021م والبالغ 2.4%، متأثراً بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي أسهمت بشكل مباشر في ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية (شكل 9). أما على المستوى الربع سنوي، حافظت معدلات التضخم على مستويات منخفضة نسبياً مقارنة مع المعدلات العالمية، وخاصة تلك التي شهدتها معظم الاقتصادات المتقدمة (شكل 10) و(شكل 11).

شكل 9: معدلات التضخم في دول مجلس التعاون، 2019م-2022م



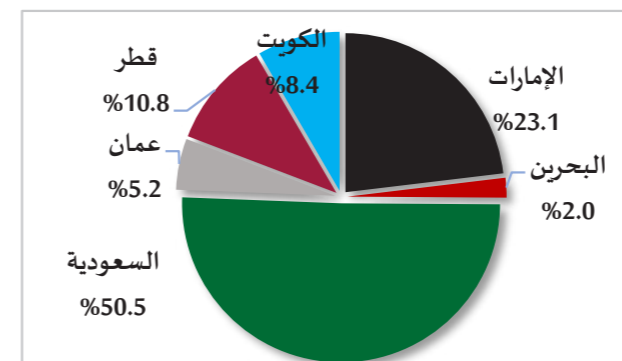
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

شكل 7: معدل النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي في مجلس التعاون، 2017م-2025م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

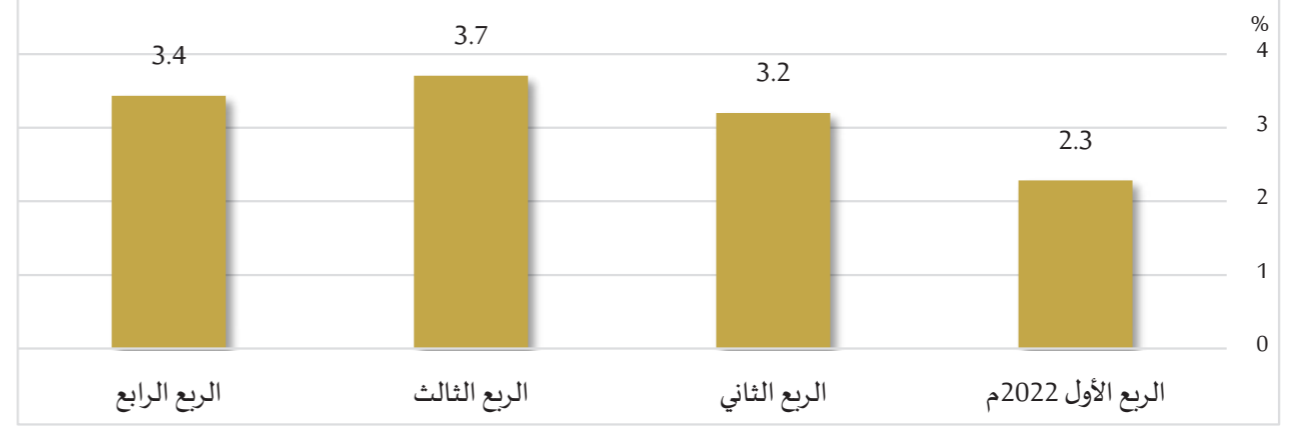
شكل 8: مساهمة دول مجلس التعاون في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م "تقديرات أولية".

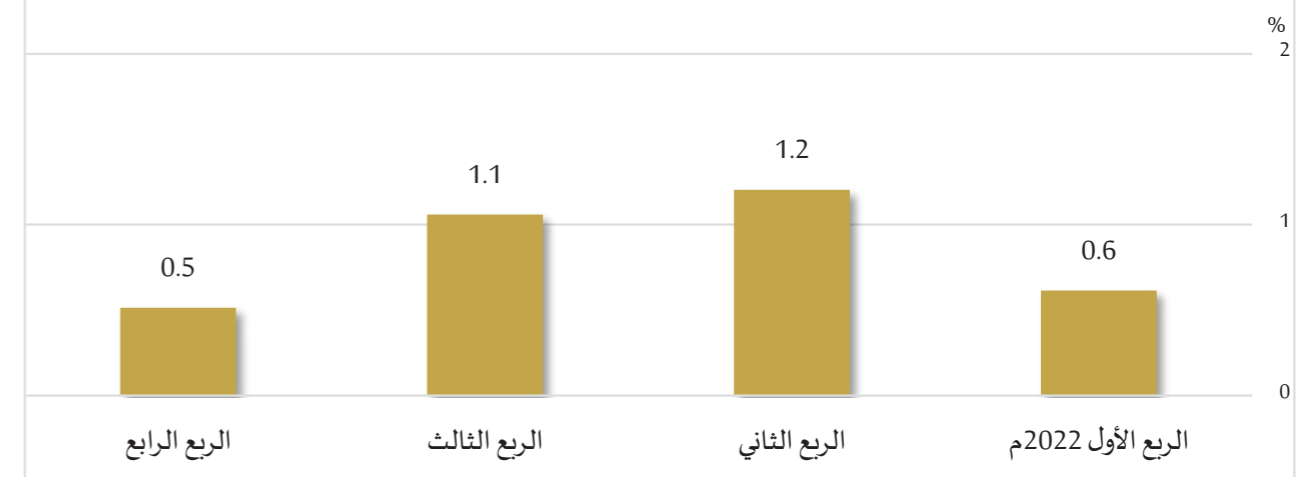
ووفقاً للتقديرات الأولية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون في العام 2022م بالأسعار الجارية ما يقارب 2.2 ترليون دولار أمريكي، ويستأثر الاقتصاد السعودي منه بنحو 50.5%، يليه الاقتصاد الإماراتي بنحو 23.1%، ثم الاقتصاد القطري بما يقارب 10.8% (شكل 8).

شكل 10: معدل التضخم لمجلس التعاون لعام 2022 مقارنة مع الربع المماثل من عام 2021م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

شكل 11: معدل التضخم لمجلس التعاون لعام 2022 مقارنة مع الربع السابق

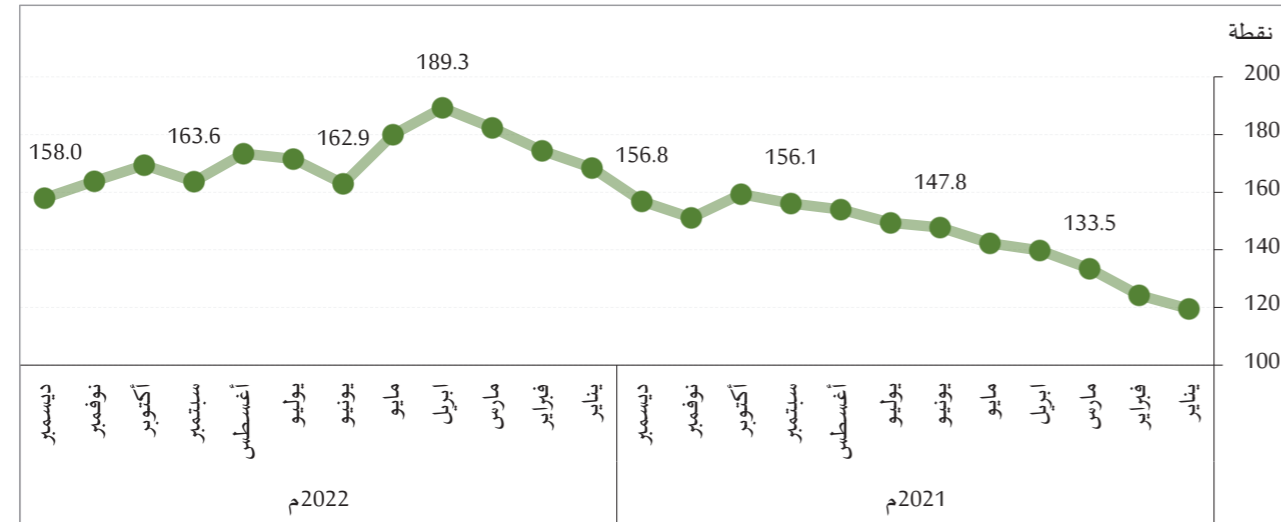


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م



واصل المؤشر العام المركب الذى يقيس أداء أسواق المال الخلىجية كتكفل ارتفاعه خلال العام 2022م، حيث بلغ بنهاية العام 158.0 نقطة، مقارنةً مع 156.8 نقطة فى نهاية العام 2021م، وبنسبة نمو 0.7%، وقد سجل المؤشر المركب أعلى نقطة له فى شهر أبريل 2022م حين بلغ 189.3 قبل أن يتراجع خلال الأشهر اللاحقة (شكل 12). ونجم هذا الأداء العام نتيجة لارتفاع مؤشرات غالبية أسواق المال بالدول الأعضاء فى مجلس التعاون، وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين والضبابية التى اتسم بها الاقتصاد العالمى خلال هذا العام وتراجع أداء الأسواق العالمية الرئيسية.

شكل 12: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخلىجية، 2021-2022م



المصدر: المركز الإحصائى الخلىجى، سبتمبر 2023م

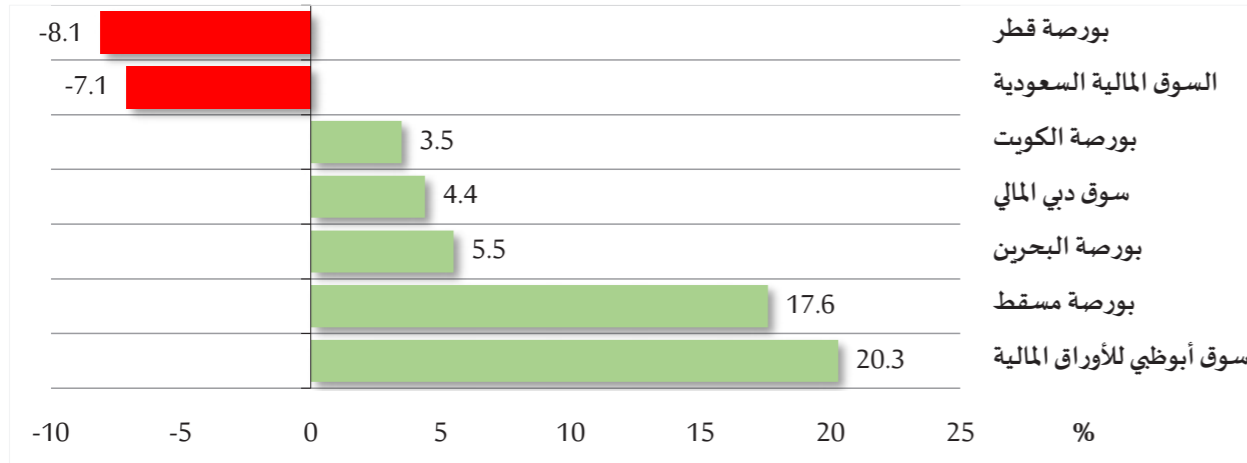
3

ثالثاً : أداء أسواق المال الخلىجية



ارتفع المؤشر العام لكل من سوق دبي المالي وبورصة الكويت بنسبة 4.4% و 3.5% على التوالي. في حين سجل المؤشر العام تراجعاً في السوق المالية السعودية بنسبة -7.1% وفي بورصة قطر بنسبة -8.1% بذات الفترة (شكل 14).

شكل 14: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2022م

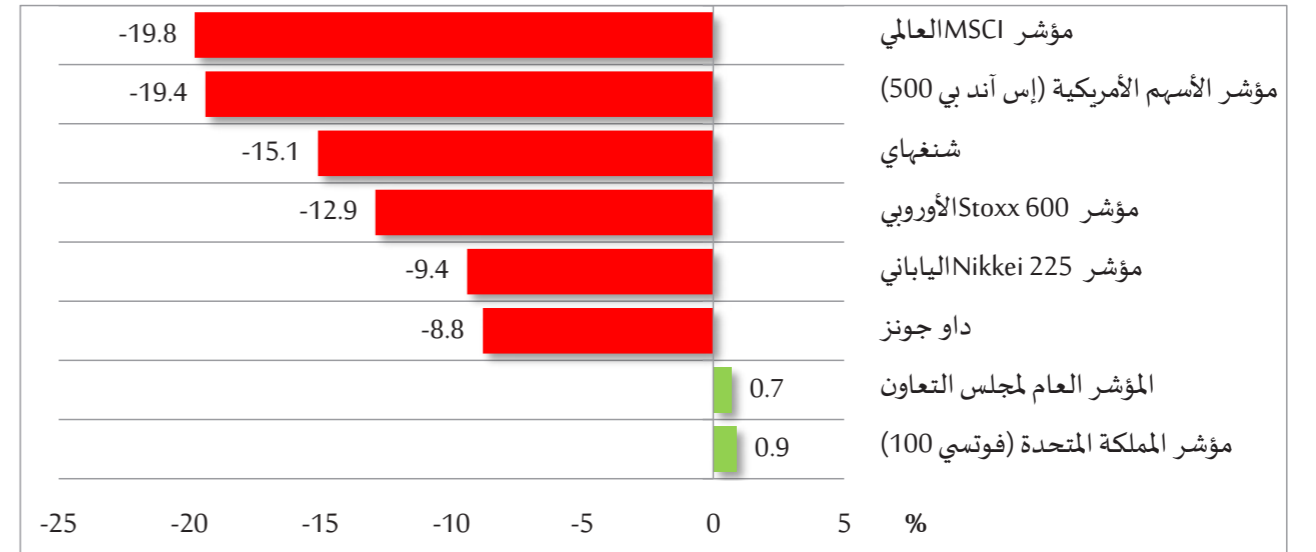


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

أما بالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية فقد ارتفعت من 3.6 تريليون دولار أمريكي في نهاية العام 2021م إلى 3.9 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، وبنمو بلغت نسبته 8.0% (شكل 15).

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فقد كان ارتفاع المؤشر العام لأسواق المال الخليجية في العام 2022م أفضل من معظم المؤشرات العالمية الرئيسية التي انخفضت بشكل ملحوظ، باستثناء مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) الذي ارتفع بنحو 0.9% (شكل 13).

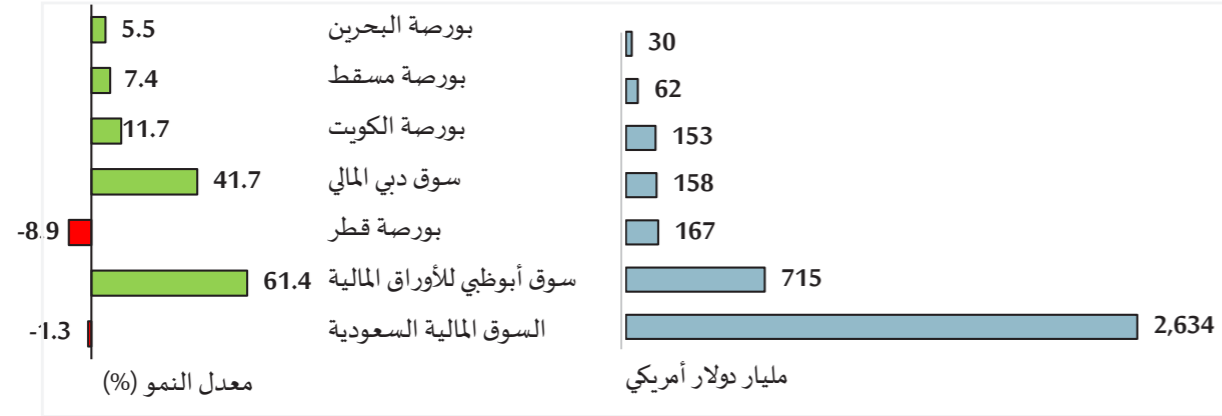
شكل 13: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وبالنسبة لأسواق المال الخليجية كل على حدة، فقد اختتمت غالبيتها تداولات العام 2022م بأداء إيجابي مقارنةً مع نهاية العام 2022م، وحقق المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى معدل نمو بين أسواق مال دول المجلس بنسبة بلغت 20.3%، تلاه مؤشر بورصة مسقط بنسبة 17.6%، ثم بورصة البحرين بنسبة 5.5%، وكذلك

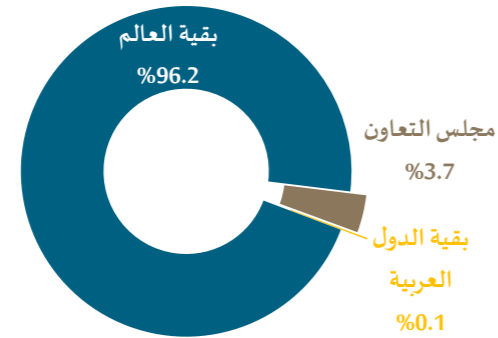
شكل 16: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

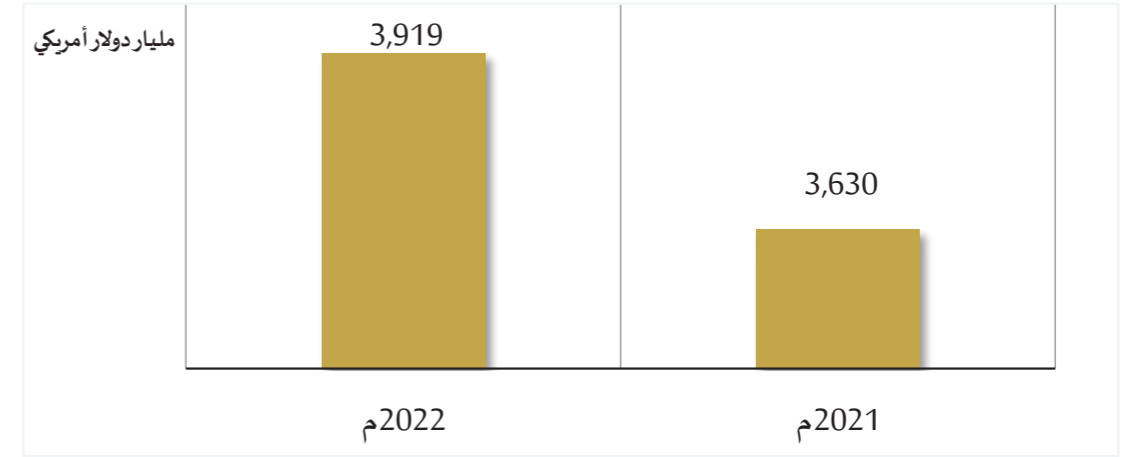
وحسب تقديرات المركز الإحصائي الخليجي، تبلغ مساهمة مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية نحو 3.7% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في العام 2022م، في حين بلغت مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال العربية مجتمعة نحو 3.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية (شكل 17).

شكل 17: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في الأسواق العالمية، 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي،  
سبتمبر 2023م

شكل 15: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2022م



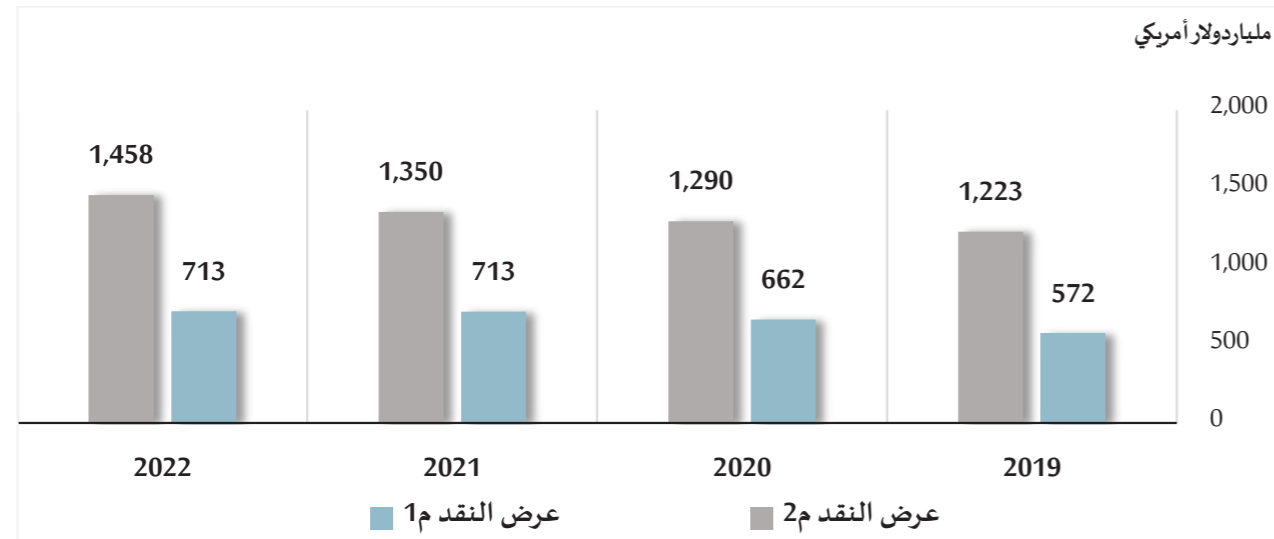
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وقد شهدت القيمة السوقية لغالبية أسواق الدول الأعضاء نمواً في العام 2022م مقارنةً مع العام 2021م، حيث سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية نسبة نمو عالية بلغت 61.4%، تلاه سوق دبي المالي بنسبة 41.7%، وبورصة الكويت بنسبة 11.7%. وعلى العكس من ذلك تراجعت القيمة السوقية في كل من السوق المالية السعودية وبورصة قطر بنسبة 1.3% و -8.9% على التوالي. وشكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 67.2% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 18.2%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 14.6% (شكل 16).

#### 1.4: عرض النقد بمجلس التعاون

لم يشهد عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون في العام 2022م تغيراً يذكر مقارنة مع قيمته في العام 2021م وجاء بقيمة 713 مليار دولار أمريكي. في حين بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية العام 2022م نحو 1,458 مليار دولار أمريكي وبنسبة ارتفاع بلغت 8.0% مقارنة مع نهاية العام 2021م، (شكل 18).

شكل 18: عرض النقد بمجلس التعاون، 2019 - 2022م

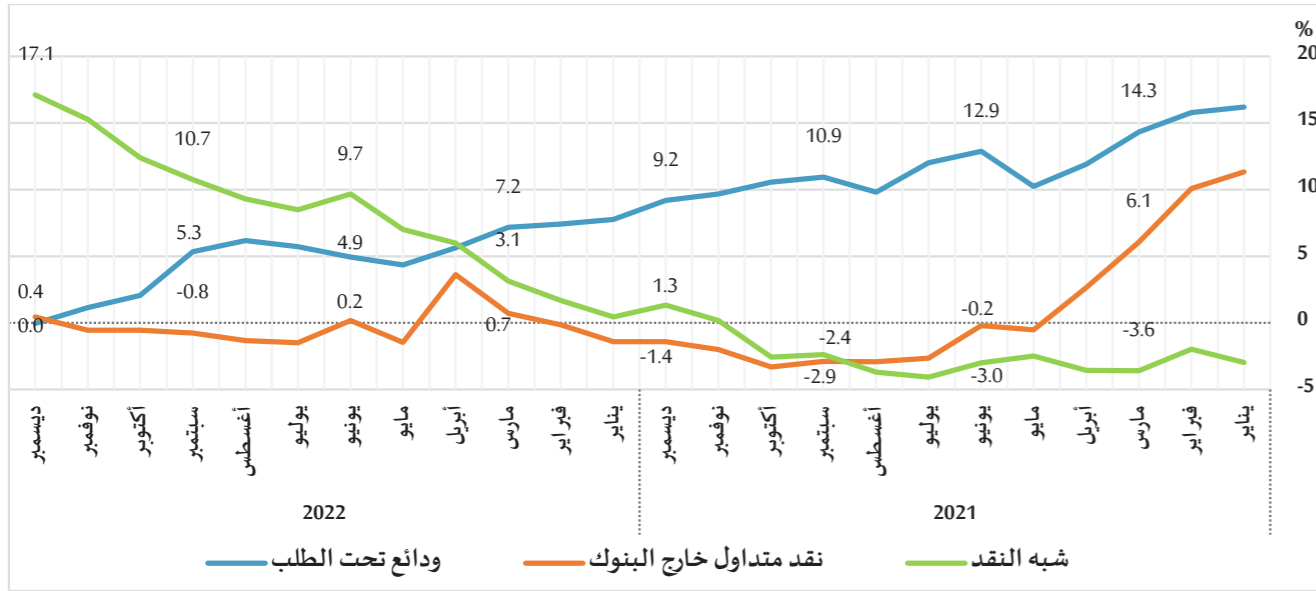


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وفيما يخص معدلات النمو الشهري، واصل عرض النقد م1 تسجيل نسب نمو إيجابية خلال العام 2022م ولكن بوتيرة أبطأ من نسب النمو المسجلة في الأشهر المماثلة من العام 2021م، وذلك باستثناء شهر ديسمبر الذي لم

بمجلس التعاون دون تغيير بنهاية العام 2022م. في حين أن النمو المسجل لعرض النقد م2م والذي يتكون من عرض النقد م1م والودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية ولأجل) جاء نتيجة ارتفاع تلك الودائع خلال العام 2022م بنسبة بلغت 17.1% مقارنة مع العام السابق، (شكل 20).

شكل 20: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م1م بمجلس التعاون، 2021-2022م

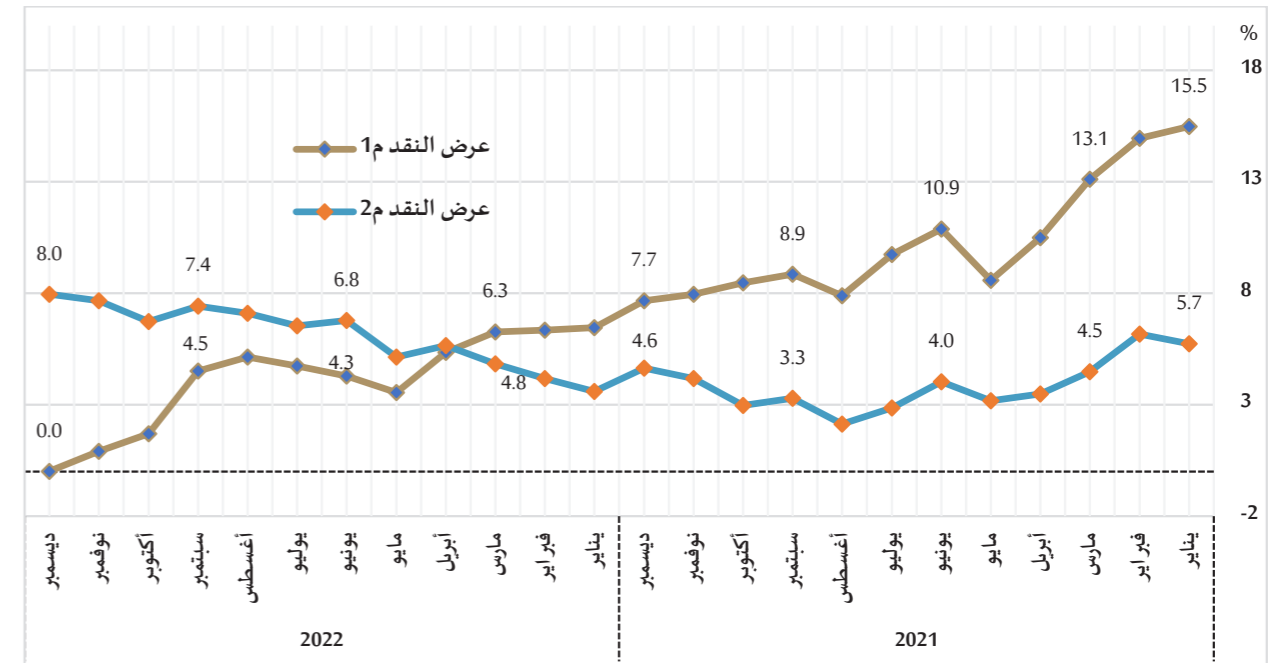


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

ومن أسباب تراجع نمو عرض النقد م1م وارتفاع عرض النقد م2م بهذا الحجم تحول المودعين إلى الحسابات لأجل (time deposits) بدلاً من الاحتفاظ بالأصول المالية السائلة (liquid assets) وذلك للاستفادة من معدلات أسعار الفائدة التي ارتفعت في العام 2022م. ويجدر بالذكر أن السلطات النقدية في دول مجلس التعاون قد رفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ خلال العام 2022م وذلك تماشياً مع السياسة النقدية التي اتبعها البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة سبعة مرات خلال العام لكبح التضخم.

يسجل تغيراً يذكر مقارنةً مع مستواه بالشهر ذاته من العام السابق. وحقق عرض النقد م2م خلال أشهر العام 2022م معدلات نمو إيجابية أعلى من النسب المسجلة في الأشهر المماثلة من العام 2021م، (شكل 19).

شكل 19: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، 2021 – 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وأما بالنسبة لمكونات عرض النقد، فقد شهد النقد المتداول خارج البنوك تراجعاً خلال غالبية أشهر العام 2022م ولم يسجل تغيراً بنهاية العام مقارنة مع العام السابق. وتباطأ نمو الودائع تحت الطلب خلال الفترة ذاتها وسجلت بنهاية العام نمواً طفيفاً بنسبة 0.4%، وهذا ما أدى إلى بقاء عرض النقد م1م الذي يتكون من هذين المؤشرين

## 2.4: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول المجلس

شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون بنهاية العام 2022م تراجعاً لقيمته في 4 دول، حيث بلغت نسبة الانخفاض 3.6% في دولة الكويت، و 5.0% في مملكة البحرين، و 2.4% في سلطنة عُمان، و 2.3% في المملكة العربية السعودية، وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الودائع النقدية (ودائع تحت الطلب) والنقد المتداول خارج البنوك في هذه الدول بنفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، سجل عرض النقد م1 بدولة قطر في العام 2022م نمواً بنسبة 8.4% مقارنةً مع العام السابق، حيث ارتفعت الودائع النقدية والنقد المتداول خارج البنوك لديها بنسبة 8.8% و 4.4% على التوالي. وكذلك سجل عرض النقد م1 بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 5.1% بذات الفترة، (جدول 1).

جدول 1: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2021م-2022م

	عرض النقد م1 (%)		الودائع النقدية (%)		النقد المتداول خارج البنوك (%)	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
الإمارات	5.1	17.0	4.6	20.3	8.3	-0.7
البحرين	-5.0	10.4	-4.1	14.5	-9.2	-5.9
السعودية	-2.3	5.1	-2.3	6	-2.2	-0.9
عُمان	-2.4	3.3	-1.7	6.2	-4.5	-5.2
قطر	8.4	1.3	8.8	2.2	4.4	-7.9
الكويت	-6.3	2.6	-6.1	3.4	-7.0	-1.6
مجلس التعاون	0.0	7.7	0.0	9.2	0.4	-1.4

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

## 3.4: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) في دول المجلس

شهد عرض النقد م2 في العام 2022م نمواً ملحوظاً في جميع الدول الأعضاء مقارنة مع العام السابق. وسجلت دولة قطر أعلى نسبة ارتفاع بنحو 17.4%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 9.0%، والمملكة العربية السعودية بنحو 6.0%. وأتى هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم الودائع شبه النقدية بهذه الفترة في كل دول المجلس، حيث نمت هذه الودائع في المملكة العربية السعودية<sup>1</sup> بنسبة بلغت 32.2%، وفي دولة قطر بنسبة 20.3%، وفي مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بنسبة 12.6% و 12.1% و 10.3% على التوالي. وسجلت سلطنة عُمان نمواً بنسبة 1.8% بذات الفترة، (جدول 2).

جدول 2: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 والودائع شبه النقدية بدول مجلس التعاون، 2021م-2022م

	عرض النقد م2 (%)		الودائع شبه النقدية (%)	
	2022	2021	2022	2021
الإمارات	9.0	5.7	12.1	-2.0
البحرين	3.9	4.9	12.6	0.0
السعودية	6.0	4.9	32.2	4.5
عُمان	0.6	4.6	1.8	5.1
قطر	17.4	1.4	20.3	1.5
الكويت	4.7	4.1	10.3	4.9
مجلس التعاون	8.0	4.2	17.1	0.6

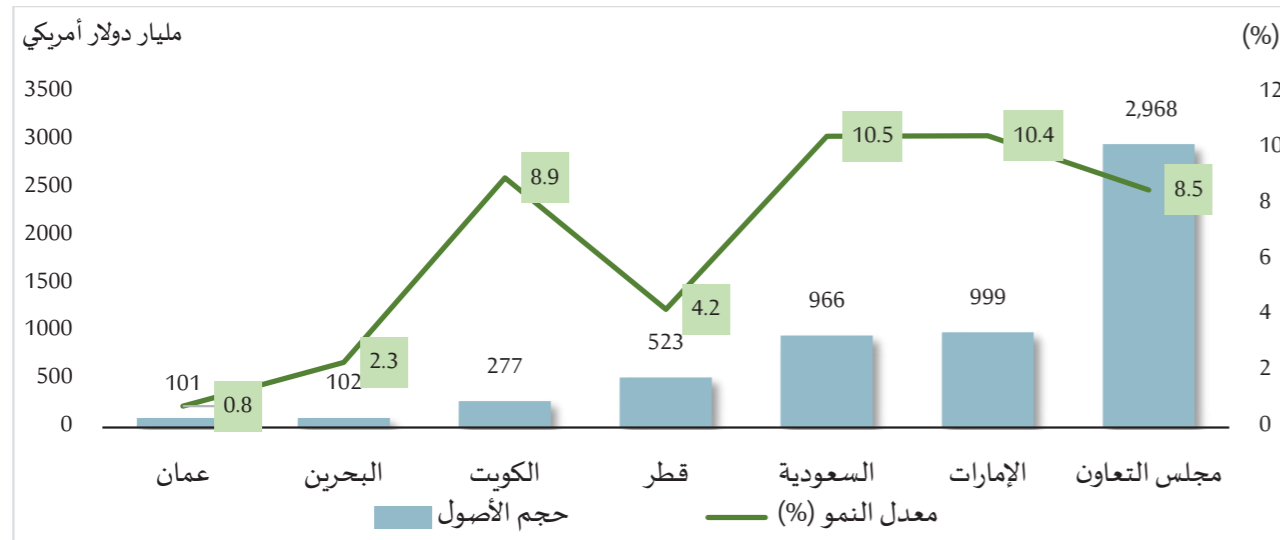
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

1. الودائع الزمنية والادخارية.

#### 5.4: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية العام 2022م نحو 2,968 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسب نمو بنحو 10.5% و10.4%، على التوالي، تليهما أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت بنحو 8.9%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في المجلس ككل (شكل 22). وتمثل أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 33.7% من إجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون، يليها أصول المملكة العربية السعودية بنحو 32.5%، ثم أصول قطر بنحو 17.6%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.2%.

شكل 22: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بدول المجلس، 2022م

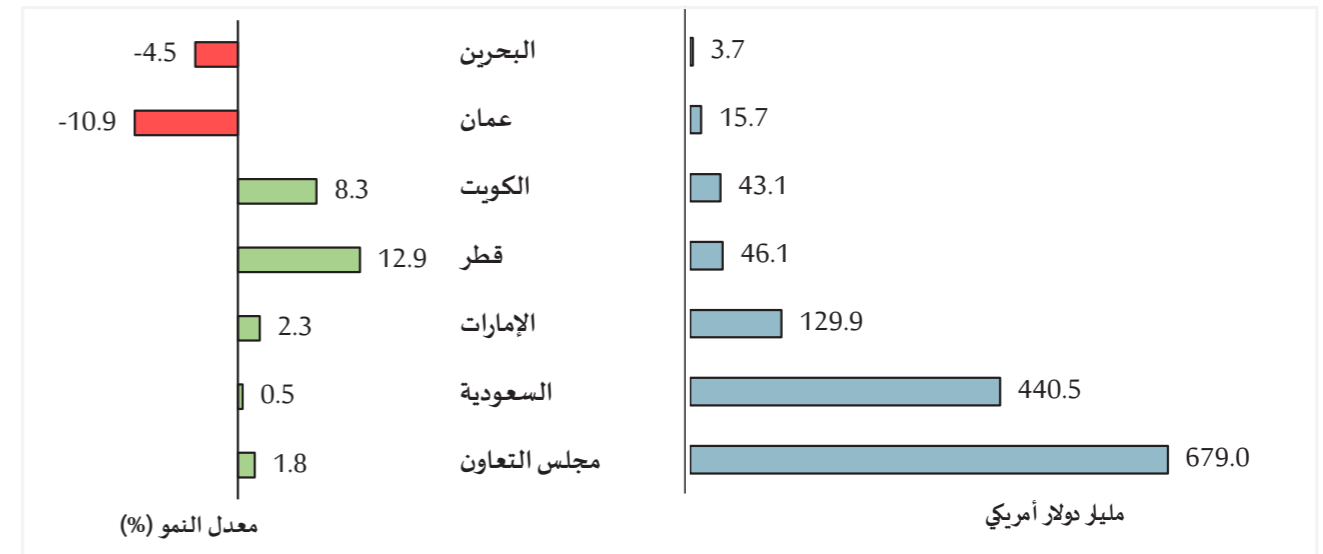


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

#### 4.4: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في دول مجلس التعاون

ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في دول المجلس في العام 2022م بنسبة 1.8% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 679.0 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في دول المجلس باستثناء سلطنة عُمان ومملكة البحرين. وسجلت دولة قطر أعلى معدل نمو بنحو 12.9%، تلتها دولة الكويت بنحو 8.3%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.3% (شكل 21). ويشكل صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي نحو 64.9% من إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، يليه ما لدى مصرف الإمارات المركزي بنحو 19.1%، في حين بلغت حصة البنوك المركزية بالدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.0%.

شكل 21: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

#### 6.4: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية العام 2022م نحو 1,763 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق. وسجلت ودائع البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بنحو 11.3%، تليها ودائع البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية بنحو 9.1%، وودائع البنوك في دولة الكويت بنحو 4.9%. وفي العام 2022م استأثرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 69.0% إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، وبلغت مساهمة ودائع البنوك التجارية العاملة بدولة قطر 15.6%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.4% (جدول 3).

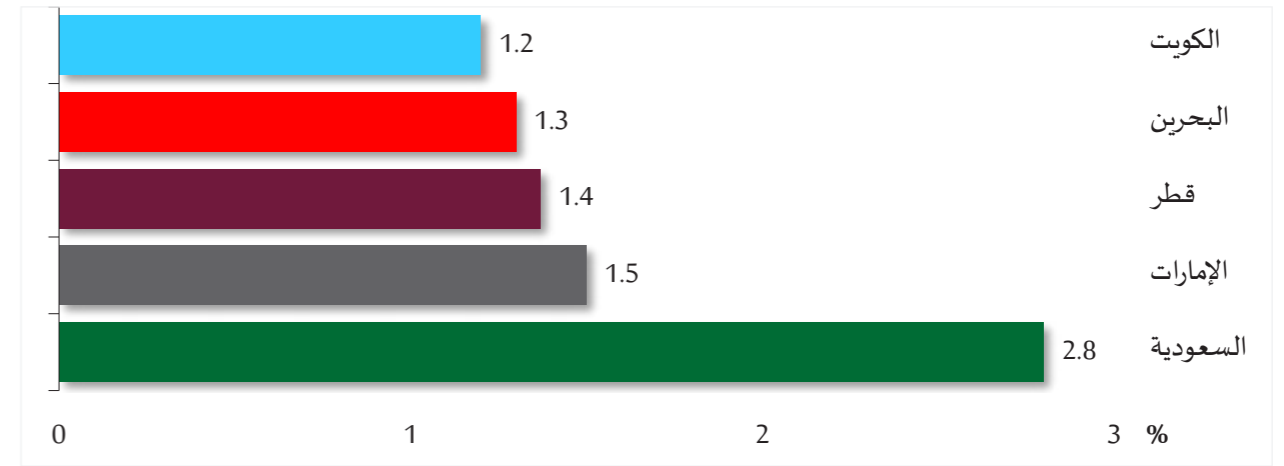
جدول 3: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2022م

المساهمة النسبية (%)	النمو السنوي (%)	مليار دولار أمريكي	
34.3	11.3	605	الإمارات
2.9	1.6	51	البحرين
34.7	9.1	612	السعودية
3.8	1.1	67	عُمان
15.6	2.6	274	قطر
8.7	4.9	153	الكويت
<b>100.0</b>	<b>7.7</b>	<b>1,763</b>	<b>مجلس التعاون</b>

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وحسب البيانات المتوفرة، جاءت نسبة العائد على الأصول (ROA) خلال العام 2022م بالمملكة العربية السعودية بنحو 2.8%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 1.5%، وفي دولة قطر بنحو 1.4%، وفي مملكة البحرين ودولة الكويت بنحو 1.3% و1.2% على التوالي. ويقيس معدل العائد على الأصول مدى قدرة القطاع على تحقيق أرباح من الأصول المستثمرة فيه أو مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة (شكل 23).

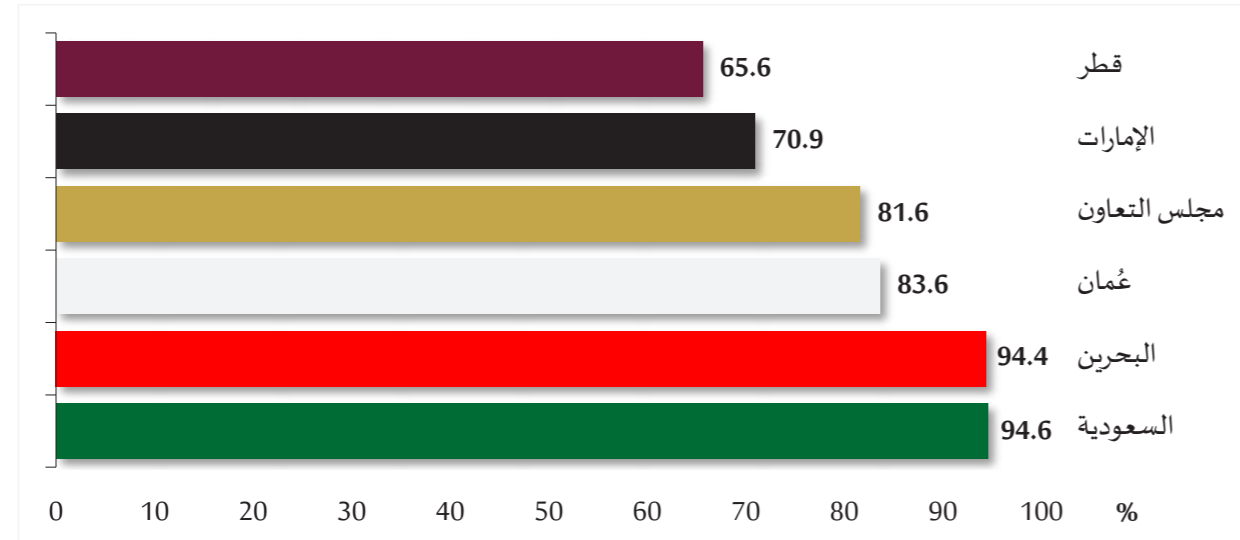
شكل 23: معدل العائد على الأصول (ROA)، 2021م – 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وبلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض 94.6% في المملكة العربية السعودية، ونحو 94.4% في مملكة البحرين ونحو 83.6% في سلطنة عُمان، ونحو 70.9% في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحو 65.6% في دولة قطر. وعلى مستوى تكتل مجلس التعاون شكلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص نحو 81.6% (شكل 25).

شكل 25: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، 2022م

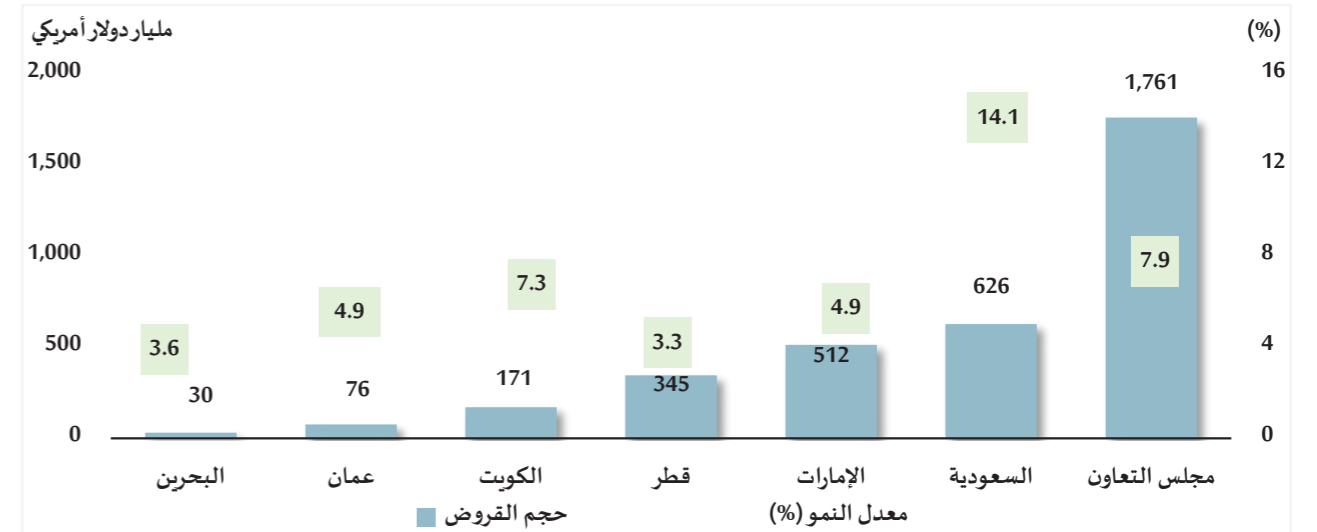


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

#### 7.4: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في العام 2022م نحو 1,761 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.9% مقارنة مع حجم القروض في العام السابق. وسجلت القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 14.1%، تليها القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت بنحو 7.3%، وتراوح نمو القروض في بقية الدول الأعضاء بين 3.3% في دولة قطر و4.9% في سلطنة عُمان (شكل 24). وبلغت حصة القروض الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نحو 35.6% من إجمالي قروض بنوك مجلس التعاون، تليها قروض بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 29.1%، وبنوك دولة قطر بنحو 19.6%، وبلغت نسبة مساهمة بنوك الدول الأخرى مجتمعة نحو 15.7%.

شكل 24: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، 2022م



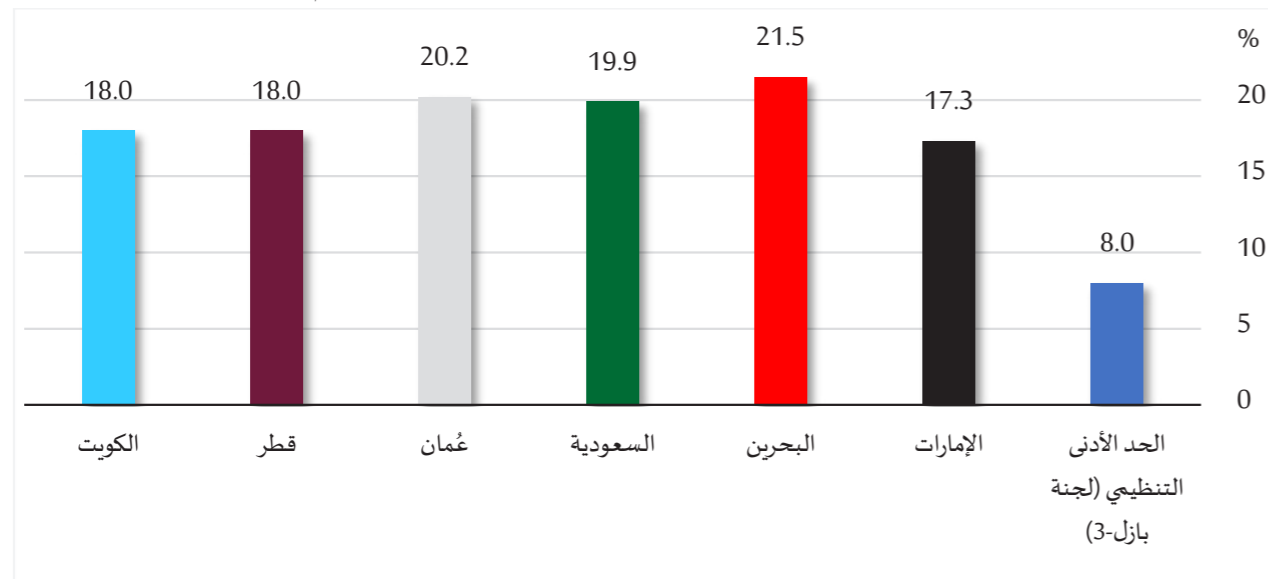
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م



#### 9.4: نسبة كفاية رأس المال

في العام 2022م، واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة و21.5% في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات اتفاقية "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8% (شكل 27).

شكل 27: معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون، 2022م



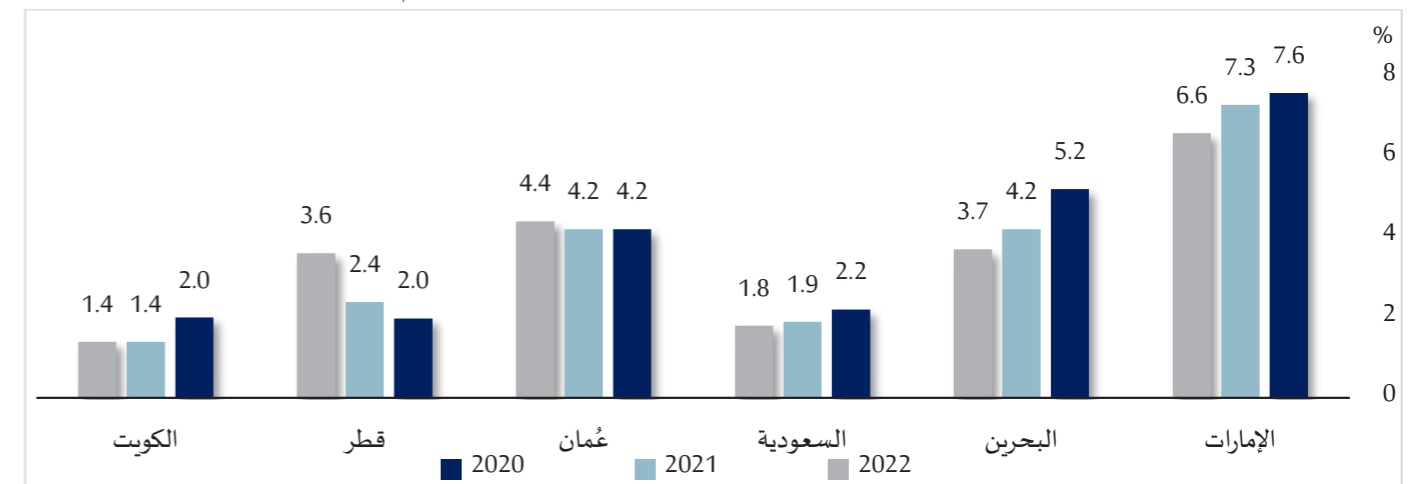
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

#### 8.4: نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في البنوك التجارية العاملة في دول مجلس

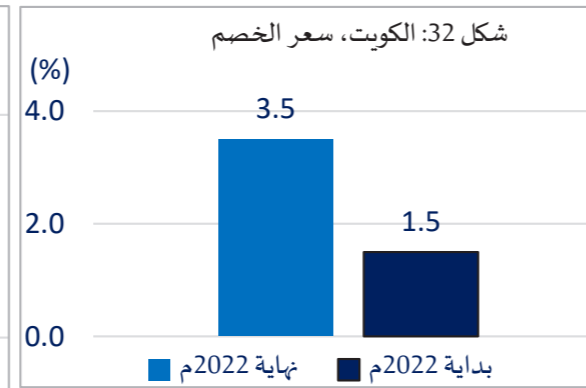
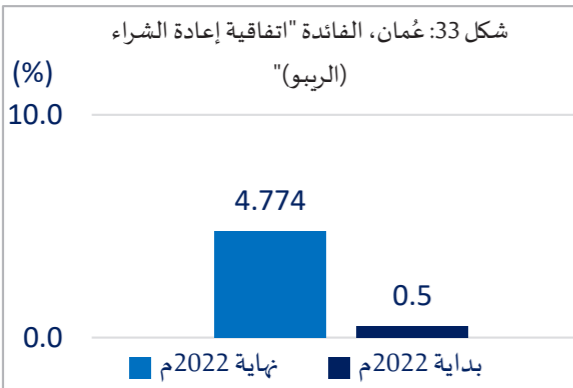
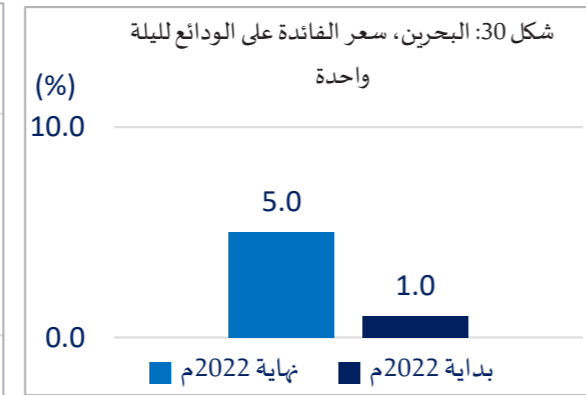
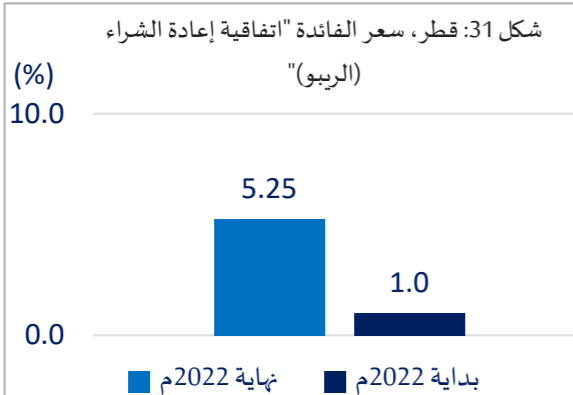
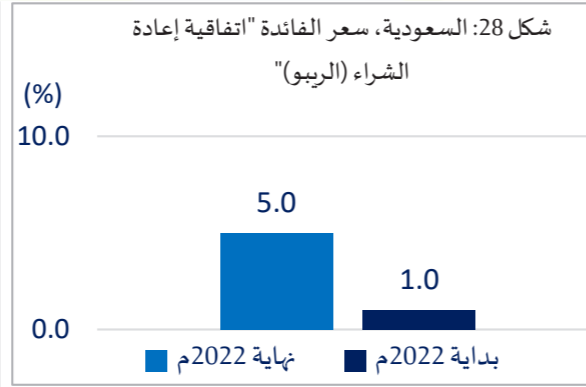
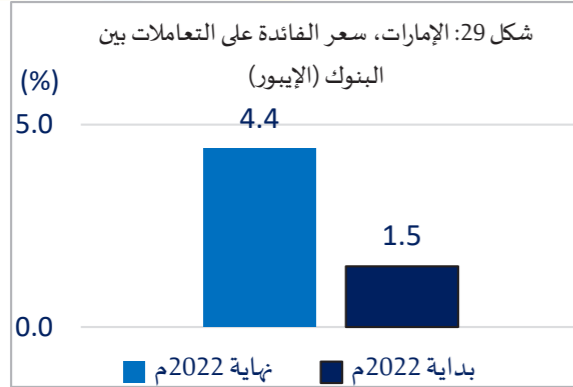
التعاون

بشكل العام، انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في غالبية دول المجلس خلال العام 2022م مقارنة مع الفترات السابقة والتي ارتفعت فيها نسب القروض المتعثرة نتيجة تداعيات جائحة كورونا، حيث تراجعت هذه النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ، واستقرت نوعاً ما على ما هي عليه في سلطنة عُمان ودولة الكويت، وشهدت دولة قطر ارتفاعاً لنسب القروض المتعثرة خلال العام 2022م (شكل 26).

شكل 26: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، 2020 - 2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023 م

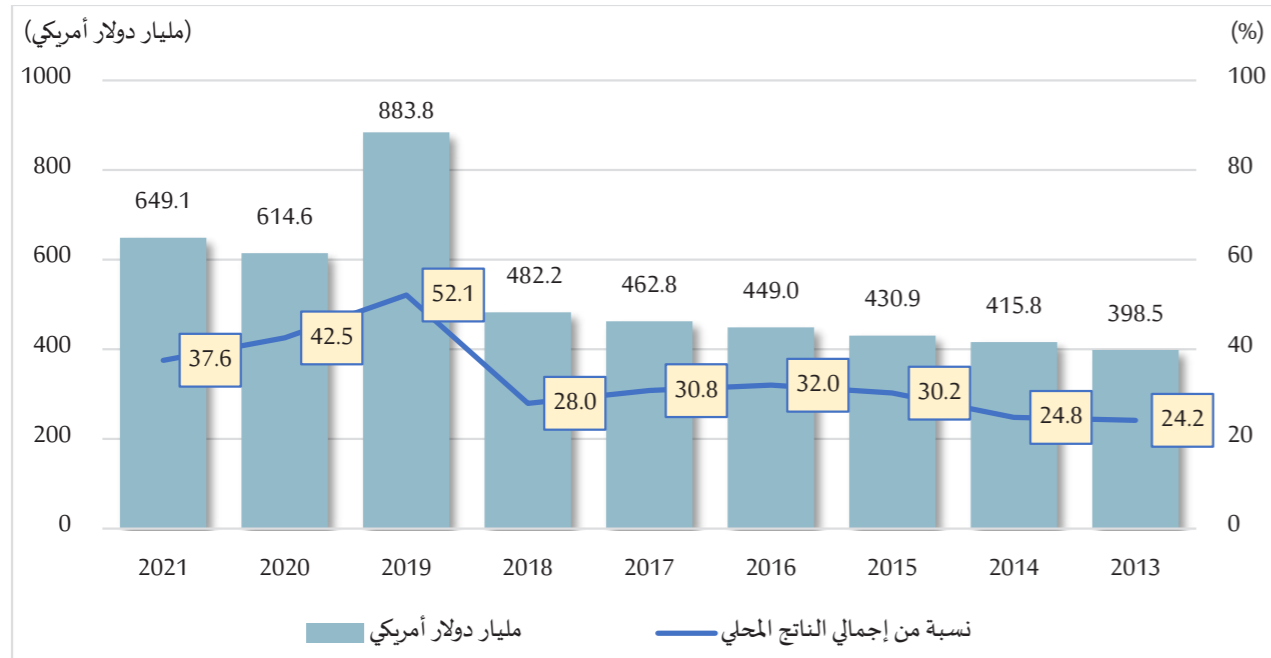
## 10.4: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في مجلس التعاون

في ضوء اعتماد دول مجلس التعاون لسياسة سعر الصرف الثابت لعملائها ويهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في أسواق هذه الدول استجابت السلطات النقدية الخليجية للتغيرات في السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي، حيث لجأت هذه السلطات إلى رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وذلك بالرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية.

واستخدمت السلطات النقدية الخليجية أدوات نقدية متنوعة في مجال تطبيقها للسياسة النقدية. ففي حين قام البنك المركزي السعودي برفع سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) على مراحل خلال العام 2022 م ليبلغ 5.0% في ديسمبر مقارنة مع 1.0% في بداية العام (شكل 28)، واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رفع سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك (الإيبور) ليصل بنهاية العام 2022 م إلى 4.4% مقارنة مع 1.5% في بداية العام (شكل 29). ورفع مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة ليصل 5.0% في ديسمبر 2022 م مقارنة مع 1.0% بداية العام (شكل 30). ورفع مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء (QCB Repo Rate) ليصبح 5.25% في نهاية العام 2022 م مقارنة مع 1.0% في بداية العام (شكل 31). ورفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم ليصل في ديسمبر 2022 م 3.5% مقارنة مع 1.5% في بداية العام (شكل 32). أما البنك المركزي العماني فقد رفع سعر إعادة الشراء ليصبح 4.774% في نهاية العام 2022 م مقارنة مع 0.5% في بداية العام (شكل 33).

بلغ إءمالي رصاء الااءءءمار الأءبى المباشر الوارء إلى ءول مجلس اءعاون نءو 649.1 ملءار ءولار أمركى بنءاءة العام 2021م، وبزفاءة قءءرها 5.6% مقارئة مع الرصاء بنءاءة العام السابق، وبلغء نسبة الااءءءمار الأءبى المباشر من إءمالي الناءء المءلى نءو 37.6% مءساوئة مع نسبة مءموءة العاءرءن والءى ءمءل أكءر عاءرءن اقءصاء فى العالم (شكل 34). وقء شكل إءمالي رصاء الااءءءمار الأءبى المباشر الوارء إلى ءول مجلس اءعاون ما نسبءه 1.4% من إءمالي أرصءة الااءءءمار الأءبى المباشر الوارء فى العالم.

شكل 34: الااءءءمار الأءبى المباشر فى مجلس اءعاون، 2013م - 2021م

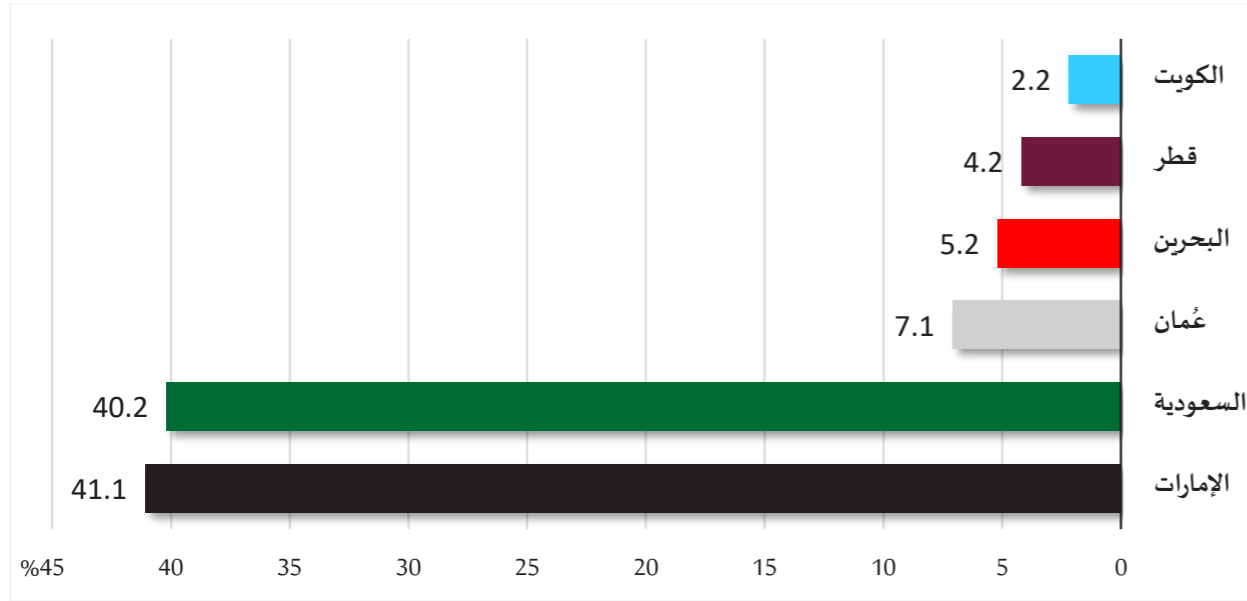


المصءر: المءرء الإءصاءى الخلىءى، سبءمءر 2023م

5

ءامساءً : الااءءءمار الأءبى المباشر

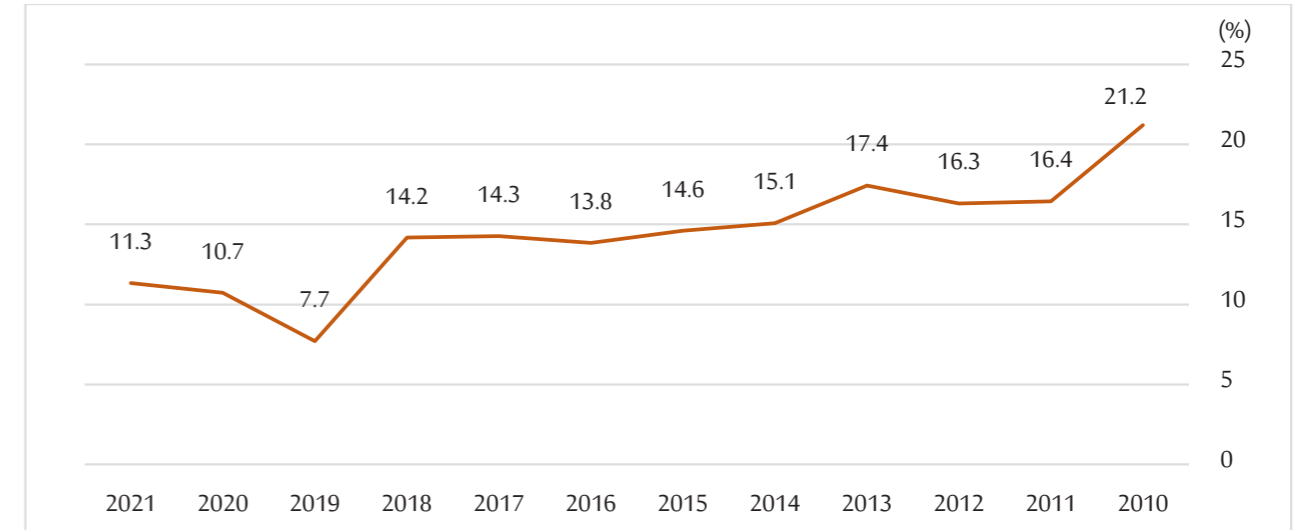
شكل 36: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي، 2021م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

ويجدر بالذكر أن نحو 11.3% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون هو استثمار بيئي، علماً بأن هذه النسبة سجلت انخفاضاً خلال العقد الماضي حيث بلغت 21.2% في العام 2010م (شكل 35).

شكل 35: الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في مجلس التعاون، 2010م – 2021م

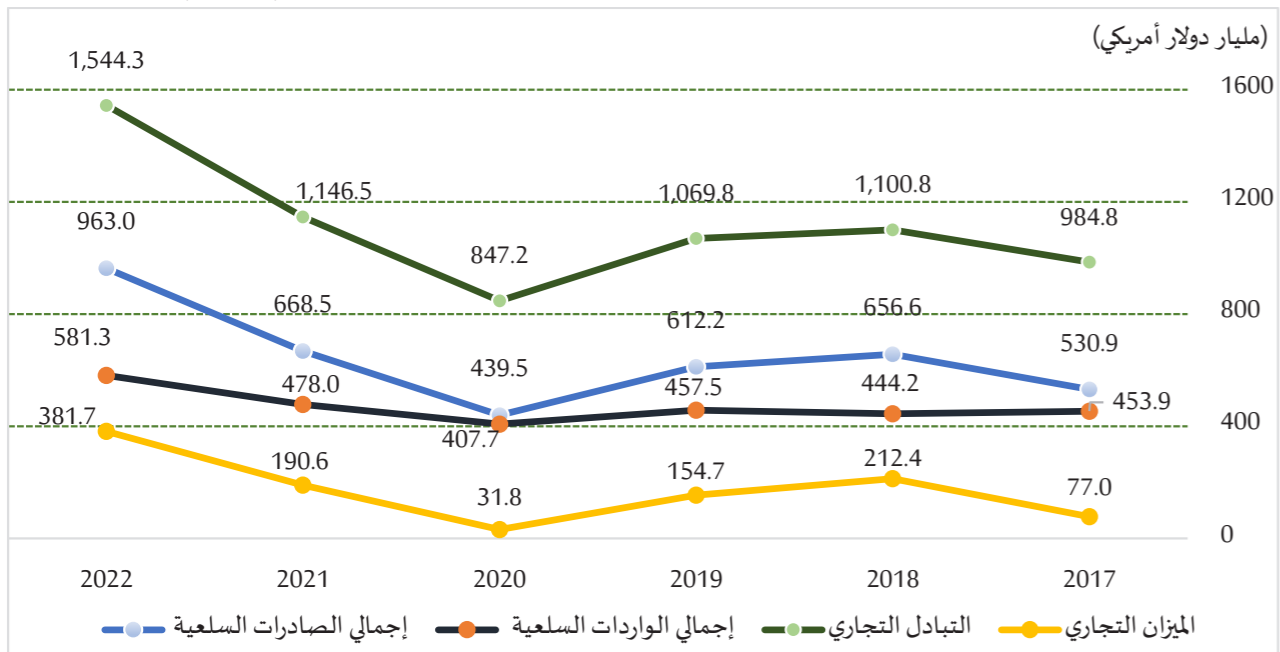


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وبالنسبة لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في العام 2021م، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر استقطاباً له ممثلة بما نسبته 41.1% من الإجمالي، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 40.2%، ثم سلطنة عُمان بما نسبته 7.1%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 11.6% (شكل 36).

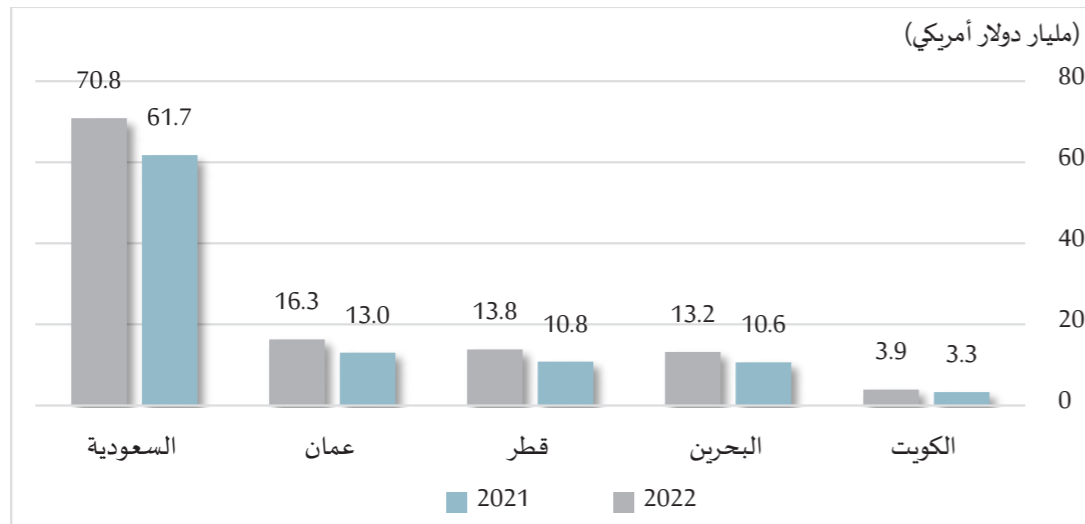
شهدءء ءءءارة ءءارة السلعة لءول المءلس بءون ءءارة البئئة ارءفاعاً فئ عامئ 2021 م و2022 م على أءقاب الاءءفاء الكبئر فئ العام 2020 م نءءءة ءءاءعءاء ءائءة كوفئء-19. وفئ العام 2022 م بلء إءمالم الصاءراء السلعة بءون الصاءراء البئئة نءو 963 ملئار ءولار أمربكئ، أئ بنسبة ارءفاء بلءء 44.1% مءارنة مع قئمة هءة الصاءراء فئ العام السابء. أما إءمالم الوارءاء السلعة بءون الوارءاء البئئة فقء بلء نءو 581.3 ملئار ءولار أمربكئ، أئ بنسبة ارءفاء بلءء 21.6% مءارنة مع قئمة هءة الوارءاء فئ العام السابء. وبءلك، بلء الفائض للءءارة ءءارة السلعة فئ العام 2022 م نءو 381.7 ملئار ءولار أمربكئ، أئ أنه بلء ضعف قئمءه فئ العام السابء (شكل 37).

شكل 37: ءءارة ءءارة السلعة لءول المءلس بءون ءءارة البئئة، 2017م-2022م



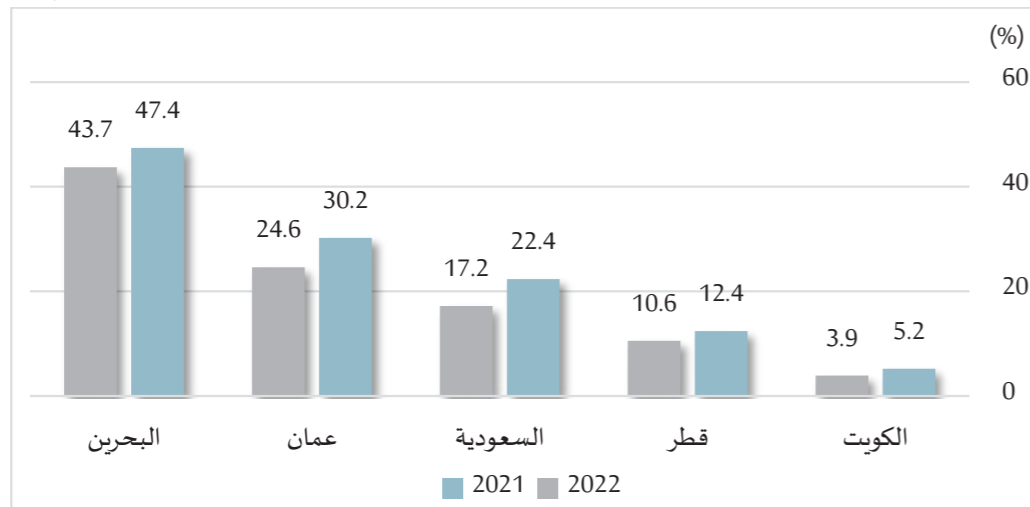
المصءر: المءركز الإءصاءئ العئبئئ، أءءوبر 2023م

شكل 39: قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية، 2021م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

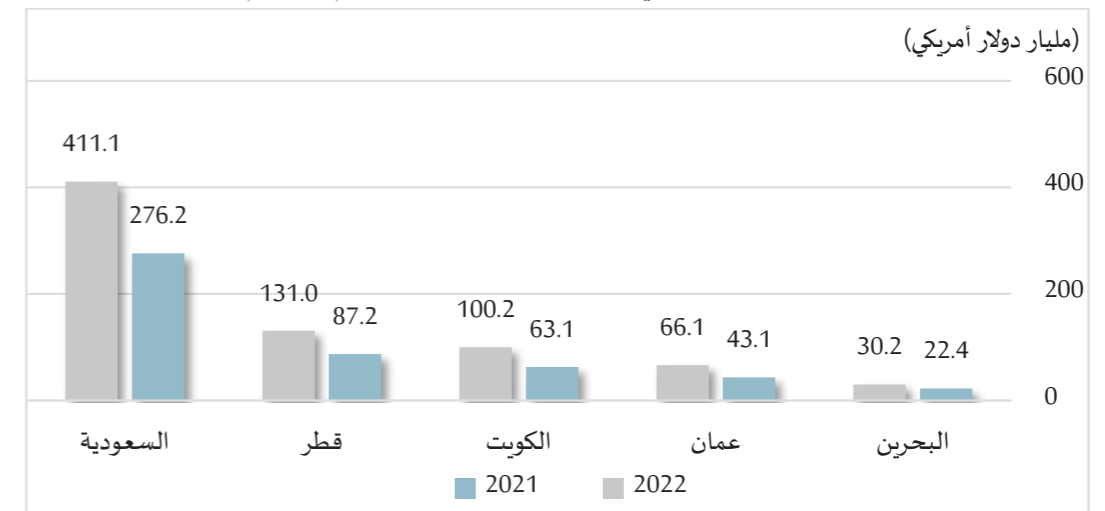
شكل 40: الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية، 2021م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

وبلغت نسبة النمو في المملكة العربية السعودية نحو 48.8%، ونحو 50.2% في دولة قطر، و 58.8% في دولة الكويت و 53.3% في سلطنة عمان و 35.0% في مملكة البحرين. ونجم ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات السلعية بشكل رئيسي عن الارتفاع الملحوظ بقيمة صادرات النفط والغاز جراء ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية (شكل 38).

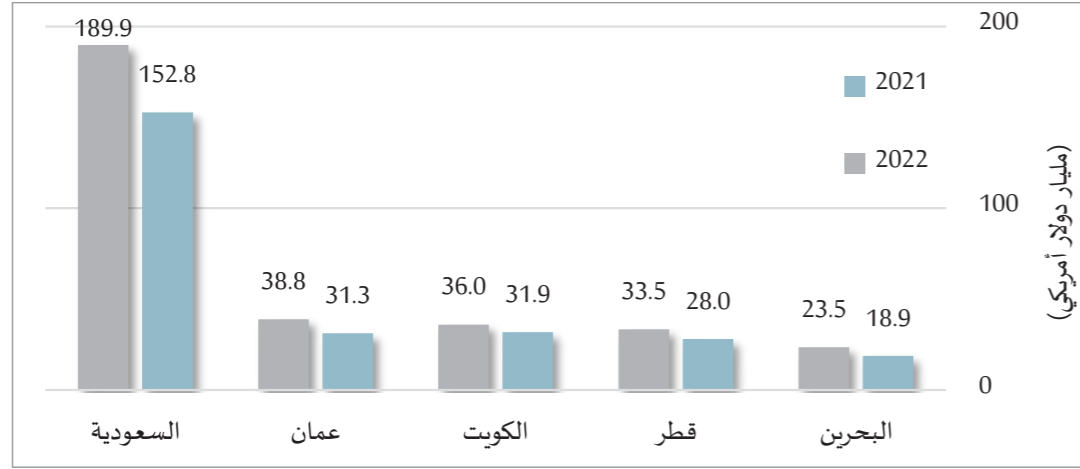
شكل 38: قيمة إجمالي الصادرات السلعية، 2021م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وارتفعت قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية لدول مجلس التعاون في العام 2022م، مقارنة مع العام السابق (شكل 39)، إلا أن مساهمة هذه الصادرات في إجمالي الصادرات السلعية انخفضت نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز كما تم ذكره. وتفاوتت نسبة المساهمة بشكل كبير وبلغ أعلاها 43.7% في مملكة البحرين، في حين بلغت نحو 3.9% في دولة الكويت (شكل 40).

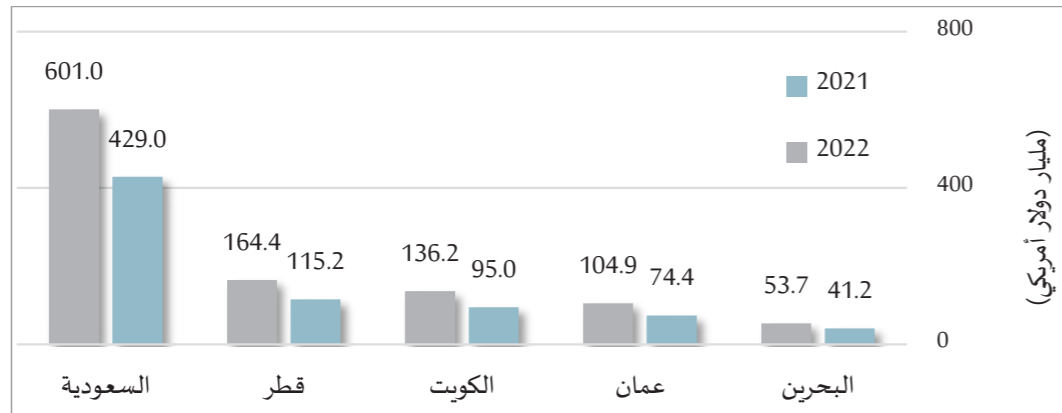
شكل 42: إجمالي الواردات السلعية، 2021م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

وأسهم ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات السلعية، إضافة إلى ارتفاع قيمة إجمالي الواردات السلعية أيضاً، إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون إلى 1,544.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 34.7% (شكل 43).

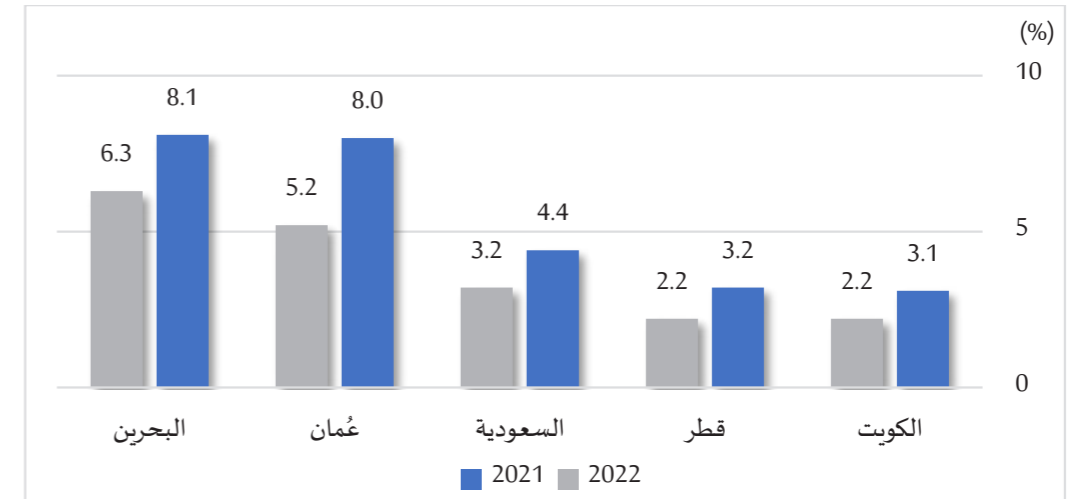
شكل 43: حجم التبادل التجاري، 2021م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

أما إعادة التصدير فقد ارتفعت قيمتها في العام 2022م مقارنة مع العام السابق، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات قد انخفضت نتيجة الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط والغاز. وبلغت هذه النسبة في العام 2022م نحو 6.3% في مملكة البحرين، تليها سلطنة عمان بنحو 5.2%، في حين بلغت أقل نسبة 2.2% في كل من دولة الكويت ودولة قطر، (شكل 41).

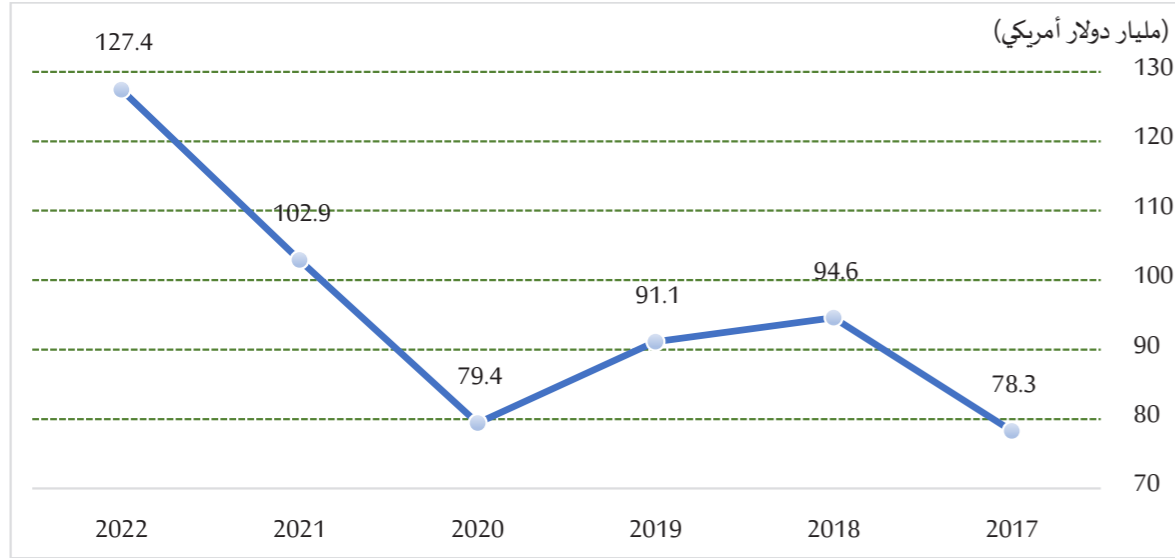
شكل 41: نسبة إعادة التصدير من إجمالي الصادرات السلعية، 2021م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

وبلغ إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون بدون الواردات البينية نحو 581.3 مليار دولار أمريكي في العام 2022م، وبارتفاع ما نسبته 21.6% مقارنة مع قيمتها في العام السابق. (شكل 42). وبالرغم من ارتفاع قيمة الواردات السلعية في دول المجلس بنسب عالية، إلا أن ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بمعدلات نمو أعلى نجم عنه فوائض في الميزان التجاري لمجلس التعاون.

شكل 45: حجم التجارة البينية مقاسة بإجمالي الصادرات السلعية، 2017م-2022م

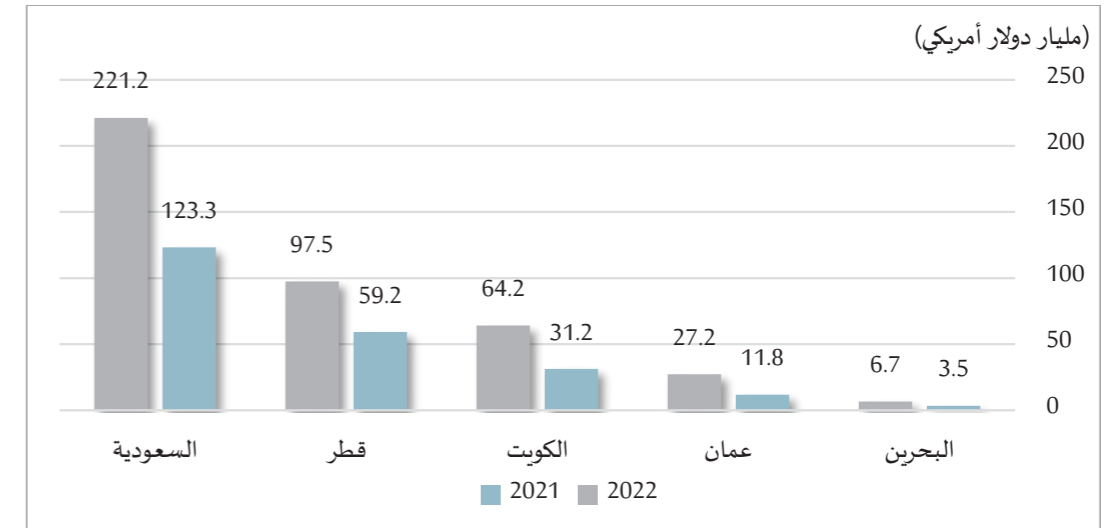


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

والجددير بالذكر أن الصادرات السلعية البينية غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات السلعية الوطنية البينية بلغت نحو 34.1% في العام 2022م (شكل 46)، متأثرة بارتفاع مساهمة القطاع النفطي نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ.

وتم في العام 2022م تسجيل فائض في الميزان التجاري في دول المجلس وينسب مرتفعة، الأمر الذي نجم بشكل أساسي عن ارتفاع قيمة الصادرات النفطية (شكل 44). وبلغت أعلى نسبة ارتفاع 130.2% في سلطنة عمان في حين بلغ أدناها 64.6% في دولة قطر.

شكل 44: الميزان التجاري، 2021م-2022م



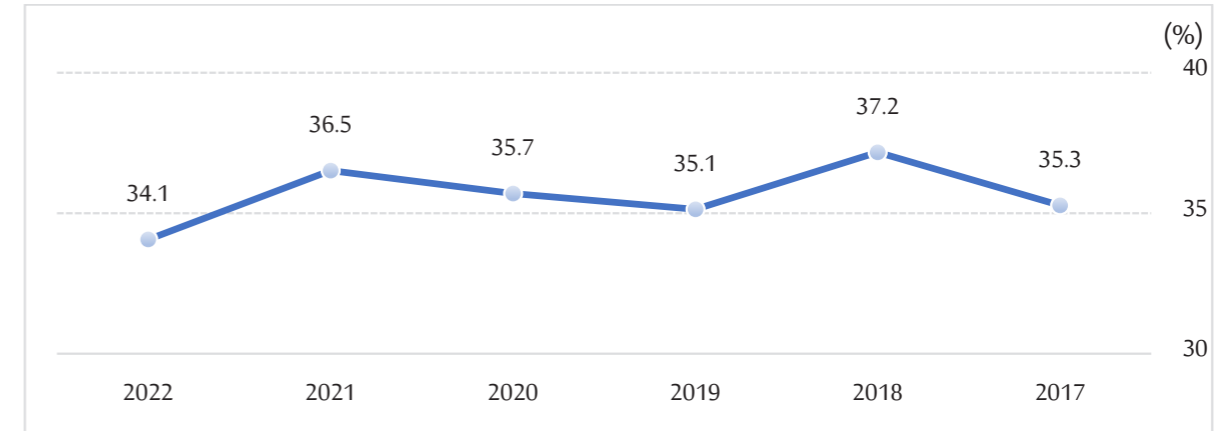
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

وبلغ حجم التجارة البينية السلعية مقاسة بإجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس في العام 2022م نحو 127.4 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 23.9% مقارنة مع العام السابق (شكل 45).





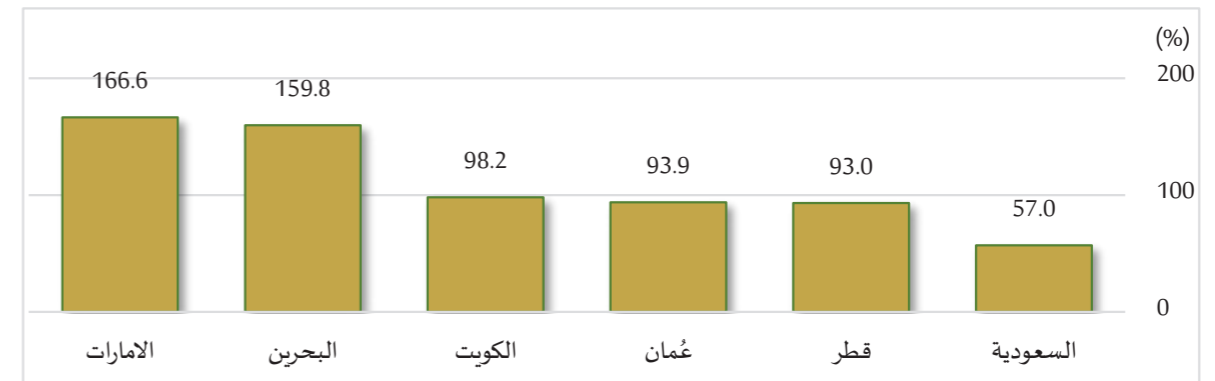
شكل 46: الصادرات السلعية البينية غير النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية البينية، 2017م-2022م



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

وتتسم دول مجلس التعاون بالانفتاح التجاري، حيث أن نسب التبادل التجاري إلى الناتج المحلي تعتبر مرتفعة بشكل العام. وبحسب أحدث بيانات البنك الدولي يبلغ مؤشر الانفتاح التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة 166.6%، تليها مملكة البحرين بنحو 159.8%، في حين بلغ مؤشر المملكة العربية السعودية 57.0% (شكل 47).

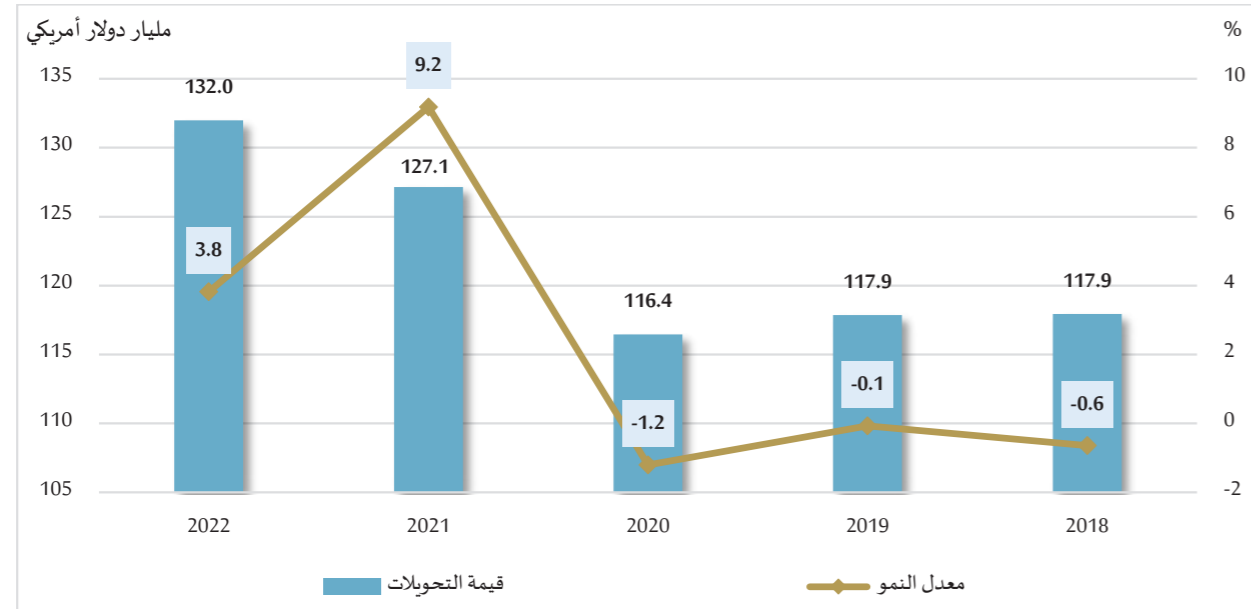
شكل 47: الانفتاح التجاري، 2021م



مصدر البيانات: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، أكتوبر 2023م.

بلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2022م حوالي 132.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 127.1 مليار دولار أمريكي في العام 2021م، مسجلاً نمواً بلغت نسبته 3.8%، وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في العام 2021م والذي جاء بنسبة 9.2%، (شكل 48).

شكل 48: تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج، 2018 - 2022م

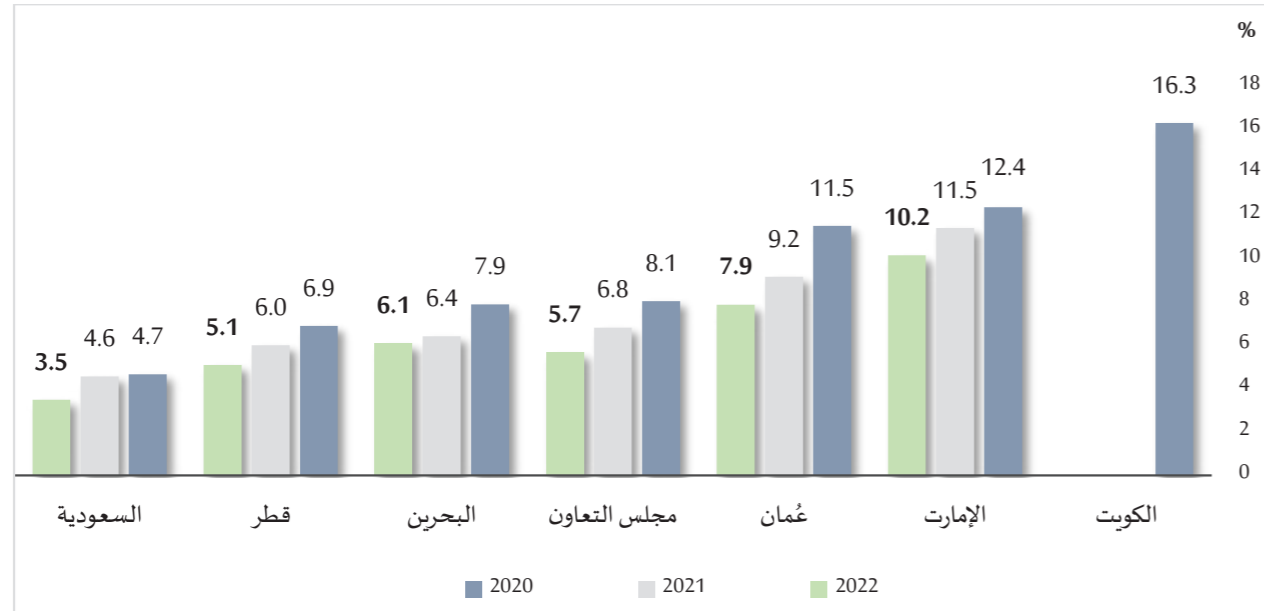


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

ويأتي ارتفاع حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في العام 2022م نتيجة ارتفاع التحويلات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.6% والتي شكلت ما نسبته 39.1% من مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في العام 2022م. وايضاً ارتفع حجم تحويلات العاملين إلى الخارج في كل من دولة قطر

هذا وقد بلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022م في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 10.2%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 7.9%، وبنسبة 6.1% و 5.1% و 3.5% في مملكة البحرين ودولة قطر والمملكة العربية السعودية على التوالي، في حين لا تتوفر بيانات دولة الكويت بالنسبة للعام 2022م، (شكل 50).

شكل 50: نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020-2022 (بالأسعار الجارية)\*

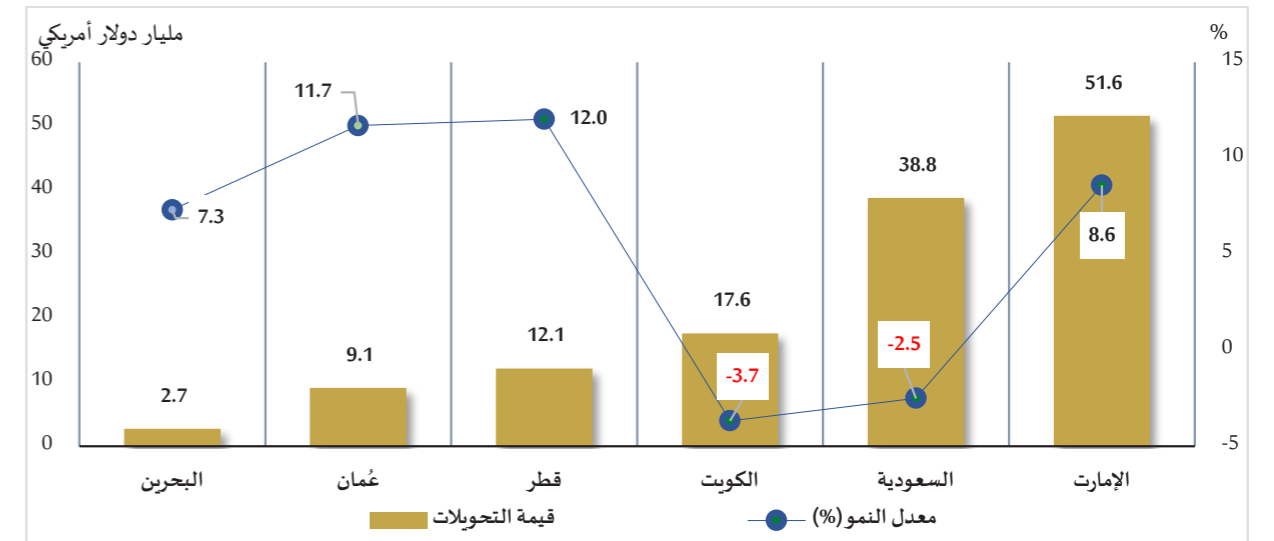


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023

"بيانات العام 2022م أولية والبيانات الخاصة بمجلس التعاون للأعوام 2021م و2022م لا تشمل بيانات الكويت لعدم توافرها."

بنسبة 12.0%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 11.7%، وفي مملكة البحرين بنسبة 7.3% في حين انخفض حجم التحويلات في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.5%، وانخفض في دولة الكويت بنسبة 3.7% بذات الفترة، (شكل 49).

شكل 49: تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون إلى الخارج، 2022م



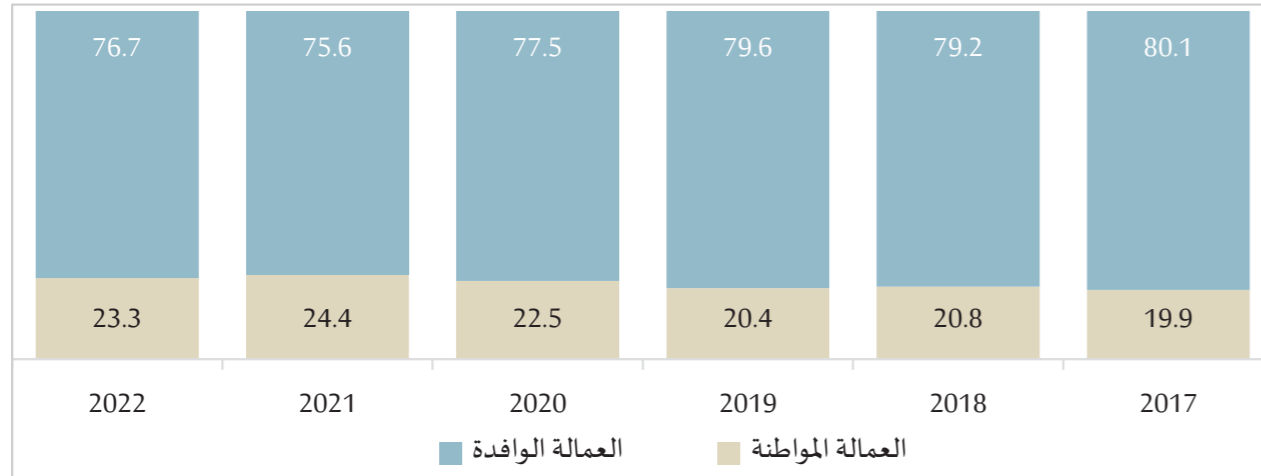
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، سبتمبر 2023م

وبالرغم من نمو مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي<sup>2</sup> إلى الخارج في العامين 2022م و2021م، إلا أن نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (بالأسعار الجارية)، قد تراجعت من 8.1% في العام 2020م إلى 5.7% في العام 2022م، نظراً لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال هذه الفترة. وعلى مستوى الدول الأعضاء أيضاً، تراجع حجم تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في غالبيتها بشكل ملحوظ.

<sup>2</sup> البيانات الخاصة بمجلس التعاون للأعوام 2021م و2022م لا تشمل بيانات الكويت لعدم توافرها."

بلغ عدد العاملىن فى ءول مجلس الءعاون<sup>3</sup> نءو 30.2 مليون عامل فى عام 2022م، مرءفعاً بمرءوسء معءل نمو سنوى بلغ 1.0% ءلال الفءرة 2017-2022م. ولا زالت نسبة العمالة المواءنة قليلة مقارنة مع العمالة الوافءة، ءىء بلغت نءو 23.3% من إءمالى العمالة الكلىة فى العام 2022م<sup>4</sup>، الأمر الذى ىشىر إلى أن معءلات الءوظىن المأمولة لم ىءم ءءقىءها (شكل 47).

شكل 47: الءوزىء النسبى للعمالة ءسب الجنسىة فى مجلس الءعاون (%، 2017-2022م)<sup>4</sup>



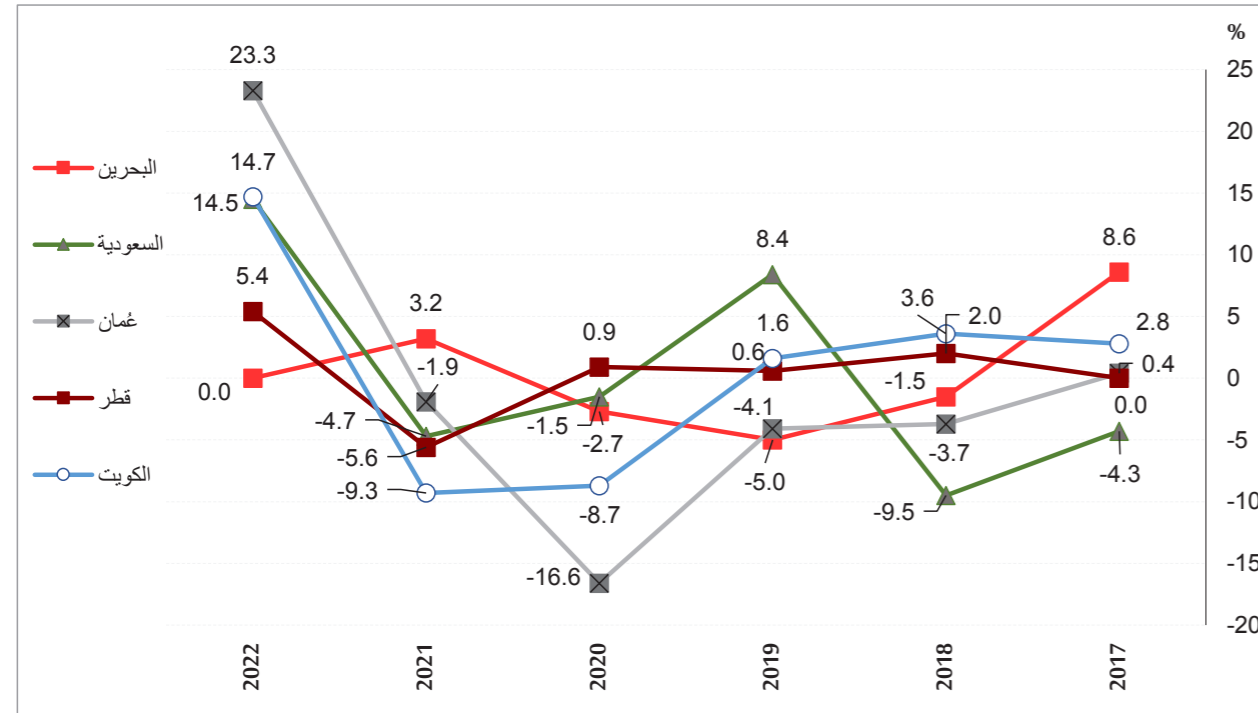
المصدر: المركز الإءصافى الءلىءى، أءءوبر 2023م

وهناك نمء ءغىر إىءابى فى مجلس الءعاون ككل باءءاه ارءفاء نسب نمو العمالة المواءنة ءلال السنوات الماضىة، وقد ارءفءء بنءو 7.3% فى العام 2022م، فى المقابل ءراءءء نسب نمو العمالة الوافءة فى مجلس الءعاون ككل

3 بىاءاء ءولة الإماراء العربىة المءءءة من منءمة العمل ءولىة.

4 لا ءشمل بىاءاء ءولة الإماراء العربىة المءءءة لءءم ءوفرها ءسب الجنسىة.

شكل 49: نسب تغير عدد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون (%، 2017-2022م)\*



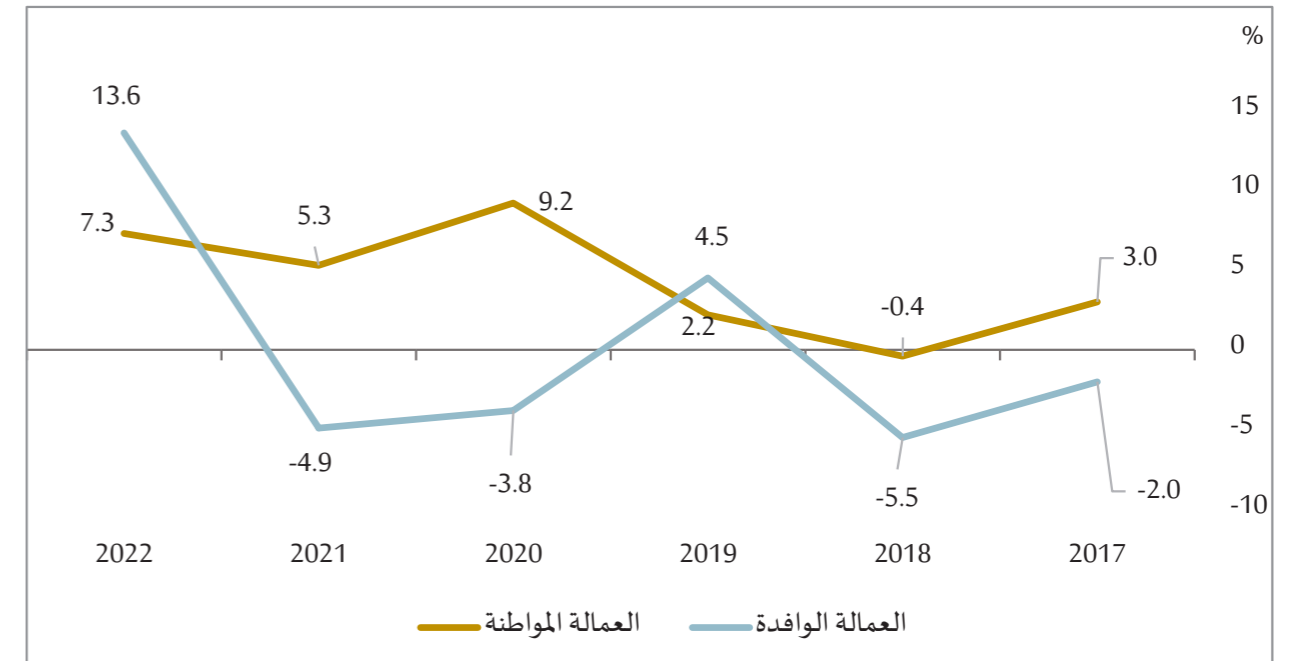
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

\* لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

وبالنسبة لمعدلات البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون فإنها غير قابلة للمقارنة نظراً لاختلاف منهجية حساب المعدل، وقد سجلت بعض دول مجلس التعاون معدلات بطالة عالية، والبعض الآخر شهد استقراراً في هذا المعدل، باستثناء المملكة العربية السعودية التي سجلت انخفاضاً ملموساً في معدل البطالة في العام 2022م (شكل 50).

في عامي 2020م و 2021م، قبل أن تسجل نمواً جيداً في العام 2022م بما نسبته 13.6% وهو ما يؤكد التعافي من الجائحة الوبائية (شكل 48). ويظهر من خلال (شكل 49) نسب تغير عدد العمالة الوافدة حسب دول مجلس التعاون الأعضاء.

شكل 48: نسب تغير العمالة الوافدة في مجلس التعاون (%، 2017-2021م)<sup>5</sup>

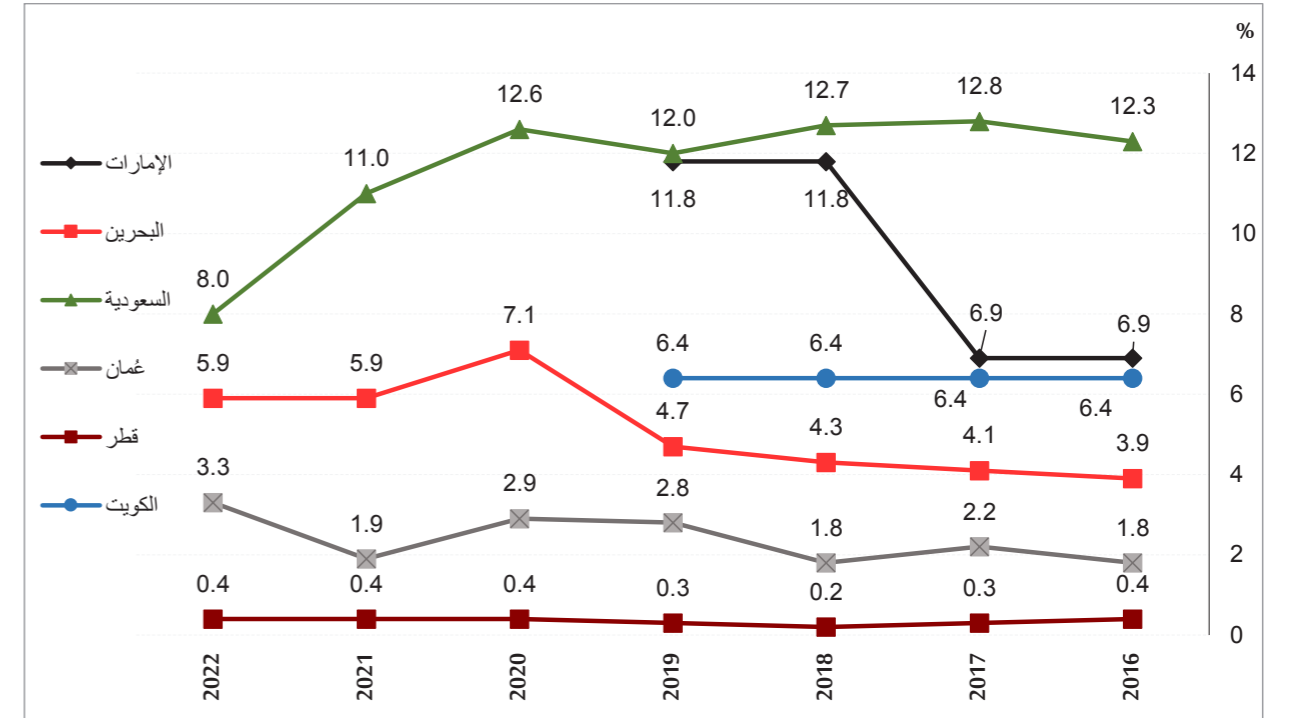


المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

5. لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.



شكل 50: معدل البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون (%).، 2016-2022م\*



المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، أكتوبر 2023م

\*لا تتوفر بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت للأعوام 2022-2020م، ومعدل البحرين لعام 2022م هي بيانات 2021م

## مصادر البيانات

- 1- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة <http://fsc.gov.ae>
- 2- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين <http://www.iga.gov.bh>
- 3- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية <http://www.stats.gov.sa>
- 4- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان <http://www.ncsi.gov.om>
- 5- جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر <http://www.qsa.gov.qa>
- 6- الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت <http://www.csb.gov.kw>
- 7- هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة <https://www.sca.gov.ae>
- 8- هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية <https://cma.org.sa>
- 9- الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان <https://cma.gov.om>
- 10- هيئة قطر للأسواق المالية <https://www.qfma.org.qa>
- 11- هيئة أسواق المال، دولة الكويت <https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma>
- 12- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae)
- 13- مصرف البحرين المركزي <https://www.cbb.gov.bh>
- 14- البنك المركزي السعودي <https://www.sama.gov.sa>
- 15- البنك المركزي العماني <https://cbo.gov.om>
- 16- مصرف قطر المركزي <http://www.qcb.gov.qa>
- 17- بنك الكويت المركزي <https://www.cbk.gov.kw>
- 18- صندوق النقد العربي <https://www.amf.org.aer>
- 19- صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org>
- 20- أداء أسواق المال العالمية <https://www.investing.com>
- 21- وكالة الطاقة الأمريكية <https://www.eia.gov>